هيئـــــــة الرقابـــــــة الإداريـــــــة والشفافيـــــــة
Administrative Control and Transparency Authority
State of Qatar • دولـــة قطـــر

الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والوقايـــة من الفســـاد

2030 - 2025

المحتويات

06
كلمة سعادة رئيس الهيئة

08
مقدمة

09
خلاصة تنفيذية

10
المنهجية
أولاً : أسس بناء الإستراتيجية

11
ثانيًا : مرحلة التحليل
ثالثًا : مرحلة الإعداد
رابعًا :مرحلة التشاور

12
تحليل الوضع الراهن

13
تحليل البيئة الداخلية SWOT

16
تحليل البيئة الخارجية PESTLE

18
آثار تنفيذ الإستراتيجية

21
عناصر الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد
الرؤية والرسالة

21
المبادئ الرئيسة للإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد

22
المحاور والأهداف

26
المحور الأول: القطاع العام

28
المحور الثاني: القطاع الخاص

30
المحور الثالث: التشريعات وإنفاذ القانون

32
المحور الرابع: المجتمع

34
الملحق (1) الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد

حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أميـر دولـة قـطـر

يَسُر هيئة الرقابة الإدارية والشفافية أن تقوم بإطلاق الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد (2025-2030)، والتي لم يكن بالإمكان إطلاقها لولا توافر الإرادة السياسية والإيمان القوي من السلطات العليا في الدولة بأهمية إعلاء قيم النزاهة والشفافية، وهو ما أكد عليه حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى (حفظه الله ورعاه)، في مناسبات عدة.

ويأتي إطلاق الإستراتيجية سيرًا على نهج دولة قطر التي كانت - وما زالت - دولة سباقة في تبني الرؤى والسياسات والإستراتيجيات التنموية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، ومن أهمها رؤية قطر الوطنية 2030 ومرورًا بالإستراتيجيات التنموية المتعاقبة للدولة، آخرها إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 - 2030.

وقد تم وضع الإستراتيجية سعيًا من الهيئة لاستكمال منظومة النزاهة والشفافية في الدولة، والبناء على منجزات دولة قطر المتعددة في هذه المجالات التي جعلتها تتبوأ أعلى المراتب في المؤشرات الدولية ذات الصلة.

فمنظومة النزاهة والشفافية في أي دولة هي أمر حتمي لسلامة النظام الإداري وكفاءته وفاعليته، وحماية المال العام والوظيفة العامة، وشرط أساسي لبيئة عمل واستثمارات تنافسية وخلاقة.

ويسعدني أن أؤكد أنّ الإستراتيجية قد أُعدت وفقًا لأفضل الممارسات وأعلى المعايير الدولية في هذا المجال، حيث تم بناء الإستراتيجية على تحليل شامل ودقيق للوضع في دولة قطر، وجاءت متسقة مع السياسات التنموية الأخرى في الدولة، ووازنت بين الاهتمام بالوقاية وإنفاذ القانون، وغطت كافة قطاعات الدولة، كما لم تغفل البعد الدولي لتعزيز النزاهة والشفافية والدور الرائد لدولة قطر في هذا المجال إقليميًّا ودوليًّا وأهمية الحفاظ عليه وتعزيزه.

ومن الجدير بالإشادة أنّ هذه الإستراتيجية هي نتاج عمل وطني جماعي، بَذل فيه الكلُّ قصارى جهدهم، وكان لتفاعل كافة الجهات الوطنية المعنية أكبر الأثر في أن خرجت الإستراتيجية بهذه الصورة المشرّفة، والتي نطمح في أن تكون في المستقبل القريب مثالًا يُحتذى به إقليميًّا ودوليًّا.

وأود أن أؤكد أنّه على الرغم من الجهد الكبير الذي بُذل في إعداد الإستراتيجية، فإنّ عملًا كبيرًا ينتظر الجميع حتى توضع تلك الإستراتيجية

موضع التنفيذ وتُؤتيَ ثمارها المبتغاة، تنفيذًا لتوجيه سيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى (حفظه الله ورعاه) في خطابه في افتتاح دورة الانعقاد الثالث والأربعين لمجلس الشورى في 11 نوفمبر 2014، حيثُ أكد سموه على: «أنّ الخطط لا توضع فقط لغرض إتمام الإجراء شكليًّا، فهي توضع لتُطبَّق، ومن هنا يجب أن تُصَمَّم بحرص وعناية، وأن تكون قابلّة للتنفيذ في إطار المعطيات، بما فيها الميزانيات المتاحة، ويجب أن تعتاد مُؤسساتنا بدورها على احترام الخطة الموضوعة والمحاسبة بناءً عليها وعلى أهدافها».

وتُعوّل الهيئة على استمرار التعاون الجاد والمثمر والبنَّاء مع كافة الجهات الوطنية المعنية، وتكاتف جهود المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل إنجاح الإستراتيجية، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية في كافة مناحي العمل العام والخاص.

وأكرر شكري وتقديري لكل من ساهم في هذا العمل الوطني المميز، وأؤكد عزمنا على بذل أقصى جهد ممكن من أجل الحفاظ على رفعة وطننا الغالي، تحت قيادة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر (حفظه الله ورعاه).

حمد بن ناصر المسند

رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية

من خطاب سموه إلى مجلس الشورى في الدورة 44

لن نتسامح مع الفساد المالي والإداري، أو استغلال المنصب العام لأغراض خاصة، أو التخلي عن المعايير المهنية لمصلحة شخصية.

من خطاب سموه إلى مجلس الشورى في الدورة 49

وأؤكد مرة أخرى أن الوظيفة في قطاعات الدولة المختلفة ليست مجرد استحقاق، بل هي واجب ومسؤولية، ولهذا لا بد من ربط الأجر والترقية بالجدارة والإنتاجية وتطبيق ذلك على جميع العاملين في الدولة بدون استثناء.

ومثلما لا يحتمل أي مستثمر في القطاع الخاص أن يتلقى الأفراد أجرًا دون عمل ومردود حقيقي، لا يجوز أن نتوقع غير ذلك من الدولة.

من خطاب سموه إلى مجلس الشورى في الدورة 45

على الموظف في القطاع العام عدم التهاون في أداء متطلبات العمل، فالعمل حق، لكن أداء الوظيفة المطلوبة واجب.

فحق المواطن علينا هو التعليم والتدريب والتأهيل للعمل، وحقنا عليه هو أداء عمله على أحسن وجه، وإنجاز مهامه بالوقت المحدد والدقة المطلوبة

والنزاهة التامة، وبصفته مواطنًا فإنّ عليه واجبًا إضافيًّا هو الارتقاء بالعمل والاعتزاز به وتحقيق رسالته في خدمة المجتمع والدولة.

مقدمـــــة

تشهد دولة قطر نهضة تنموية شاملة وتطورًا واضحًا في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية، تدعمها أطر مؤسسية وقانونية حديثة ومتطورة، وقد انعكست هذه النهضة التنموية إيجابًا على مكانة دولة قطر على المستويين الإقليمي والدولي.

ولاستدامة النهضة التنموية والتطور الحاصل، لا بد من استمرار السعي إلى بناء وتعزيز بيئة وطنية، تتسم بأعلى مستويات النزاهة والشفافية والمساءلة، وترفض الفساد بكافة أشكاله وصوره.

لذلك فقد برزت الحاجة إلى وضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية للوقاية من الفساد، تهدف إلى الموازنة بين تعزيز النزاهة والشفافية كوسائل للوقاية من الفساد في جميع القطاعات العاملة في دولة قطر ورفع الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد، وبين إنفاذ القانون كوسيلة لمنع وقوع الفساد ومكافحته في حال وقوعه.

وتأتي الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد 2025 - 2030 سيرًا على نهج دولة قطر التي كانت - وما زالت - دولة سباقة في تبني الرؤى والسياسات والإستراتيجيات التنموية، التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة محليًا وإقليميًا ودوليًا، ومن أهمها رؤية قطر الوطنية 2030 ومرورًا بالإستراتيجيات التنموية المتعاقبة للدولة، آخرها إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 - 2030.

وقد تم الحرص في إعداد هذه الإستراتيجية على مراعاة الاتساق مع الرؤى والإستراتيجيات والسياسات التنموية الأخرى في الدولة، وبالأخص رؤية قطر الوطنية 2030، وإستراتيجيات التنمية الوطنية، والإستراتيجيات القطاعية الوطنية ذات الصلة، مع وضوح وواقعية الأهداف والنتائج الإستراتيجية، والأهداف المحددة لكل نتيجة.

ويمثل إنجاز هذه الإستراتيجية ثمرة جهود كافة الجهات المعنية بتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في دولة قطر، مع الأخذ بعين الاعتبار أفضل الممارسات والمعايير الدولية في إعداد وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بحماية النزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته.

خلاصة تنفيذية

يأتي إعداد الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد، تنفيذًا لاختصاص هيئة الرقابة الإدارية والشفافية الذي حدده البند رقم (3) من المادة رقم (5) من القرار الأميري رقم (6) لسنة 2015 بإعادة تنظيم الهيئة، حيث يكلف البند المذكور الهيئة بوضع إستراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية، والعمل على تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة.

وقد استلهمت الإستراتيجية مبادئها من منظومة القيم الأخلاقية والاجتماعية الراسخة في ثقافة المجتمع القطري، مستندة في مضامينها إلى مبادئ ومقاصد الدستور الدائم لدولة قطر، ومتسقة في توجهاتها مع رؤية قطر الوطنية 2030، وإستراتيجيات التنمية الوطنية، آخرها إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 - 2030.

كما راعت الإستراتيجية التزامات دولة قطر في مجالات حماية النزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته على الصعيدين الإقليمي والدولي، وقد تبنت الإستراتيجية طموحًا يركز على بناء ثقافة رفض الفساد بكافة صوره وأشكاله على مستوى المجتمع بشكل عام، وعلى مستوى بيئة الأعمال بشكل خاص.

وتتميز الإستراتيجية بكونها أعدت وفقًا لمنهجية علمية متخصصة، اعتمدت تحليلاً معمقًا لجميع الأدبيات والوثائق ذات الصلة بالنزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

ولترسيخ الشعور بملكية هذه الإستراتيجية على المستوى الوطني الشامل، فقد أُسست الإستراتيجية على مبدأ التشاركية مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص ومع المجتمع بشكل عام.

تمتد هذه الإستراتيجية لفترة خمس (5) سنوات (2025 - 2030) مركزة على نتيجة واحدة.

وتتناول الإستراتيجية أربعة (4) محاور رئيسة، ويشتمل كل محور على نتائج وسيطة وأهداف محددة لكل نتيجة وسيطة.

ولتحقيق أهداف الإستراتيجية والوصول إلى نتائجها، فقد تم تحديد ثمانية وسبعين (78) مشروعًا، يقوم كل منها على نشاطات ومعايير ومؤشرات، ولأغراض التنفيذ فقد تم توزيع المشاريع على ست عشرة (16) جهة منفذة رئيسة، وخمس وثلاثين (35) جهة داعمة وكل ذلك في إطار رؤية طموحة، ورسالة محددة ومبادئ واضحة.

تتولى هيئة الرقابة الإدارية والشفافية مسؤولية قيادة وتنسيق جهود تنفيذ الإستراتيجية ورصد وتقييم نتائجها، وذلك في إطار من التعاون الوثيق والتنسيق الفعال مع جميع الجهات العامة والخاصة والمجتمع المدني، سواءً المسؤولة عن التنفيذ المباشر للمشاريع أو الدعم في التنفيذ.

المنهجية

أُعدت الإستراتيجية تنفيذًا للاختصاصات المنوطة بالهيئـــة، وفقًا للقرار الأميري رقم (6) لسنة 2015 بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، والتي من بينها «وضع إستراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية، والعمل على تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المعنيَّة في الدولة.

وقد حرصت الهيئة في إعداد الإستراتيجية، على إشراك الجهات الوطنية ذات العلاقة بمنظومة النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في الدولة، في كافة مراحل التحضير والإعداد لهذه الإستراتيجية، وقد كان لتفاعل تلك الجهات أهمية كبرى، حيث عكست الإستراتيجية كافة.

1 أسس بناء الإستراتيجية

الـرؤى الوطـنـيـة

استندت عملية بناء الإستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية والوقاية من الفساد على مراجعة وتحليل العديد من المرجعيات والإحصائيات ذات الصلة، والتي مثلت نتائج تحليلها المدخلات الأساسية للإستراتيجية، وذلك على النحو التالي:

- الدستور الدائم والأدوات التشريعية ذات الصلة بالنزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.
- رؤية قطر الوطنية 2030.
- الإرادة السياسية في دولة قطر.
- القيم الدينية والاجتماعية.
- الإستراتيجيات التنموية المتعاقبة للدولة، آخرها إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 - 2030.
- أجندة أهداف التنمية المستدامة عام 2030.
- الصكوك والاتفاقيات الدولية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.
- تقارير استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للدورة الأولى والثانية.
- إعلان الدوحة الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.
- إستراتيجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الإستراتيجيات الوطنية لوزارات الدولة.
- تقارير المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالنزاهة والشفافية والوقاية من الفساد.
- تحليل الشكاوى الواردة لهيئة الرقابة الإدارية والشفافية.
- إحصائيات وزارة الداخلية.
- إحصائيات النيابة العامة.
- إحصائيات المجلس الأعلى للقضاء.
- إحصائيات وزارة التجارة والصناعة.
- إحصائيات ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي (وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية سابقًا).
- إحصائيات ديوان المحاسبة.
- إحصائيات جامعة قطر.
- إحصائيات المجلس الوطني للتخطيط (جهاز التخطيط والإحصاء سابقًا).

2 مرحلة التحليل

تـم تحليـل مضمـون جميـــع المرجعيـات التـي تم تجميعهـــا في المرحلة التحضيرية بشكـــل معمـــق وتفصيلي؛ بهـدف أن تتسـق الإستراتيجيـة مـع الرؤى والتوجهـات الإستراتيجيـــة الوطنيـة، وأن توفـي بالالتزامـات الـواردة بالصكـــوك والاتفاقيـات الدوليـة المنخرطـة فيهـا الدولـة فـي المجـالات ذات الصلـة بالنزاهـة والشـفافية والوقايـة مـن الفسـاد ومكافحتـه، كمـا تـم مراعـاة أفضـل الممارسـات والتجـارب والمعاييـر الدوليـة فـي إعـداد الإسـتراتيجيات الوطنيـة لتعزيـز النزاهـة والشـفافية والوقايـة مـن الفسـاد ومكافحتـه، مـع الحـرص علـى الأخـذ بمـا يناسـب البيئـة التشـريعية والنظـم المؤسسـية والإداريـة والاجتماعيـة فـي الدولـة، ممـا شـكَّل تكامـلًا بيـن المعاصـرة التـي تطمـح إليهـا الدولـة والأصالـة المتجـذرة فـي المجتمـع القطـري.

3 مرحلة الإعداد

تـم بلـورة رؤيـة ورسـالة الإسـتراتيجية، ومحاورهـا، ونتيجتهـا الرئيسـة، ونتائجهـا الوسـيطة، وفقًـا لنتائـج تحليـل الوضـع الراهـن للبيئتيـن الداخليـة والخارجيـة، ومـا أفرزتهمـا مـن مواطـن قـوة وضعـف وفـرص وتحديـات، بمـا يُمكِّـن مـن تعزيـز مواطـن القـوة وإدامتهـا، ومعالجـة مواطـن الضعـف، واسـتثمار الفـرص، ومواجهـة التحديـات.

4 مرحلة التشاور

تعزيـزًا لمبـدأ التشـاورية فقـد تـم إشـراك الجهـات الوطنيـة ذات العلاقـة بمنظومـة النزاهـة والشـفافية فـي الدولـة فـي كافـة مراحـل التحضيـر والإعـداد لهـذه الإسـتراتيجية، وقـد كان لتفاعـل تلـك الجهـات أهميـة كبـرى، حيـث عكسـت الإسـتراتيجية كافـة الـرؤى الوطنيـة، وقـد تـم عـرض مسـودة الإسـتراتيجية فـي كل مرحلـة مـن مراحـل إعدادهـا علـى الجهـات الوطنيـة المعنيـة وصـولًا إلـى النسـخة النهائيـة منهـا.

تحليل الوضع الراهن

صادقت دولة قطر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالمرسوم رقم (17) لسنة 2007. وتتطلب الاتفاقية من الدول الأطراف فيها تعزيز نظمها القانونية والمؤسسية المتعلقة بالنزاهة والشفافية بهدف الوقاية من الفساد ومكافحته، وأن تنشئ أجهزة متخصصة في هذا المجال أو تعزز القائم منها.

وبهدف البناء على المنجزات المتعددة التي حققتها دولة قطر في هذا المجال، والذي جعلها تتبوأ مراتب متقدمة في المؤشرات الدولية ذات الصلة، اتخذت الدولة خطوات إضافية لتعزيز الإطار المؤسسي المعني بالنزاهة والشفافية، فصدر القرار الأميري رقم (84) لسنة 2007 بإنشاء اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية بتشكيل يضم الجهات الوطنية ذات الصلة.

ثم صدر القرار الأميري رقم (75) لسنة 2011 بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية والشفافية كهيئة متخصصة في تعزيز النزاهة والشفافية لتحل محل اللجنة المشار إليها، تلاه صدور القرار الأميري رقم (6) لسنة 2015 بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، للتركيز بشكل أكبر على جانب الوقاية من الفساد، والمساهمة في تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية في مجال الوظيفة العامة، ومكافحة الفساد بكافة أشكاله وصوره. وكما أشير في إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024 - 2030)، بأن عملية تقييم التقدم المحرز والدروس المستفادة من إستراتيجية التنمية الوطنية الأولى (2011 - 2016) وإستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018 - 2022) أبرزت الحاجة إلى وضع إستراتيجية تحولية، عبر تسريع التقدم في مجالات تنموية رئيسية عديدة، ولا سيما في مجال وضع السياسات الإصلاحية وتطبيقها، وتم تحديد مجالات عديدة لتحسين عملية التنفيذ. ووضعت إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024 - 2030) سبع نتائج وطنية عامة، وأهدافًا محددة تمثل الأولويات الإستراتيجية للدولة في المرحلة المقبلة من التنمية، والتي تحدد التحول المطلوب ومستويات الطموح المنشود حتى عام 2030. أخذًا بالاعتبار بأن النتيجة الوطنية السابعة لإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024 - 2030) هي:

«7. مؤسسات حكومية متميزة»

«أن تصبح قطر مزودًا عالي المستوى للخدمات الحكومية للمواطنين والمقيمين والشركات والمؤسسات ودولة رائدة في مجال فعالية وكفاءة وشفافية الحوكمة».

ومن ناحية مستوى الجهود المبذولة، تدعم الكثير من المتغيرات والعوامل والظروف جهود دولة قطر في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والوقاية من الفساد ومكافحته، فدولة قطر تتمتع بثقافة نزاهة قائمة على القيم الدينية والاجتماعية للمجتمع القطري، كما تتميز ببنية تشريعية حديثة تتضمن الدستور الدائم للدولة والتشريعات والأنظمة والصكوك التشريعية ذات الصلة، بالإضافة إلى رؤية قطر الوطنية 2030 وإستراتيجيات التنمية الوطنية، التي بنت أهدافها ونتائجها الرئيسة والوسيطة على نتائج تحليل شامل للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية والقانونية والتكنولوجية والبيئية.

وقد ارتكزت الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد على عدد من المرجعيات وأفضل الممارسات الإقليمية والدولية في مجال إعداد وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومنها إعلان الدوحة بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالجريمة في عام 2015، وأجندة التنمية المستدامة 2030 ، والصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة، مثل: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

وعلى مستوى المعايير والمؤشرات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالنزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، تتمتع دولة قطر بوضع متميز في هذه المؤشرات، ومنها مؤشر الشفافية الصادر عن مؤسسة ERCAS ، ومؤشرات الحوكمة التي يصدرها البنك الدولي، والتي تشير إلى تمتع دولة قطر بمستويات عالية من الإدارة الجيدة والفعالة للأموال العامة، ونزاهة وشفافية المشتريات العامة، وإمكانية الوصول إلى الخدمات العامة والبنية التحتية، والاستقرار السياسي والاجتماعي، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والعدالة، والسيطرة على الفساد. كما تشير تلك المؤشرات إلى وجود العديد من المجالات التي إذا ما أخذت بعين الاعتبار، فإنها بدون أدنى شك ستؤدي إلى تعزيز مجالات النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وهي المجالات التي تستهدفها هذه الإستراتيجية الوطنية على وجه التحديد.

تحليل البيئة الداخلية SWOT

نقـاط الـقـــوة

الإرادة السياسية والدعم من السلطات العليا في الدولة لجهود تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.	اعتماد القيم الاجتماعية للمجتمع القطري على القيم الدينية التي تُحّرم بشكل واضح جميع أنواع وأشكال الفساد.	تبوُّؤ دولة قطر مرتبة متقدمة في المؤشرات ذات الصلة بالنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.	تنمية اقتصادية تركز على بناء اقتصاد متنوع، وزيادة النمو الاقتصادي، وتحسين نوعية الحياة.	انخفاض معدلات الجريمة في دولة قطر، وبالأخص الجرائم المتعلقة بالفساد والرشوة، وارتفاع معدلات الأمان.
قيام دولة قطر بالتوقيع والانضمام إلى عدد من الاتفاقيات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة بتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.	نظام تعليمي لجميع المستويات التعليمية يرقى إلى أعلى المعايير الدولية، مع توفر عدد من المقررات التي تتناول مكافحة الفساد ونزاهة الوظيفة العامة.	دستور دائم حديث، ونظام متطور للخدمة المدنية يتميز بالشفافية والإنصاف، وأُطر قانونية شاملة تتضمن مواثيق نزاهة متخصصة. ونظام متكامل للمشتريات العمومية يضمن التنافس والموضوعية في اتخاذ القرارات.	سلطة قضائية مستقلة، وإطار قانوني فعال لتنظيم عملية تعيين وتدريب وتقييم القضاة وأعضاء النيابة العامة.	وجود تقرير وطني لتقييم المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
جهات وطنية تعمل في إطار تكاملي لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته مع تمتعها بما يلزم من الاستقلالية، لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة.	تدابير فعالة لتعزيز معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات في القطاع الخاص، ونظام متكامل للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.			

تحليل البيئة الداخلية SWOT

نقـاط التعـزيـز

آليات رصد وتقييم فعالية تدابير وإجـراءات النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد بالدولة.	آليات اقتراح ومراجعة وتقييم الأدوات التشريعية بغية تحديد مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته.	التدابير الحالية لتنفيذ وتطبيق قانون تنظيم الحق في الحصول على المعلومات، وتوفير حماية فعَّالة للمبلغين والشهود والخبراء الذين يدلون بشهاداتهم بشأن جرائم الفساد.	آليات فعالة للتعـاون بين القطاعين العـام والخاص في جهود تعزيـز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.
الأطر التنظيميـة والتنسيقية لأنشطة التدقيـق الداخلي وضمان الجودة في القطاع العام.	مشاركة المجتمع ووسائل الإعلام في الجهـود الوطنية لتعزيز النزاهـة والشفافية ومكافحة الفسـاد بما في ذلك عدد البرامـج التعليمية والتدريبية والتوعوية.		

الـفـــرص

التطبيق الفعال لميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العموميين ومدونات السلوك الأخرى في القطاع العام، ومدونات السلوك المتخصصة لتعزيز السلوك الوظيفي السليم.	دعم دور المساجد والمراكز الدينية للاهتمام بتعزيز القيم التي تحرم الفساد، وتوجيه المؤسسات الاجتماعية للتوعية بقيم المجتمع القطري ومدى صلته بقيم وأخلاقيات العمل.
التعاون والتنسيق بين الجهـــــــــات الحكومية لتضمين خططها الإستراتيجية برامج ومشاريع تعزز ثقافة رفض الفساد والوقاية منه.	استثمار وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في رفع الوعي بالقضايا ذات الصلة بالنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.
دعم بيئة عمل نزيهة وشفافة للقطاع الخاص، من خلال وضع تدابير لتعزيز السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل الرافضة للفساد. وسياسات وتدابير تعزز الحوكمة الفعالة لكيانات القطاع الخاص.	الاستفادة من خبرة الجهات الوطنية في عملية تقييم المخاطر الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستعراض دولة قطر لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الـفـــرص

تبادل الخبرات المشتركة والمعلومات والدروس المستفادة بين الجهات من خلال التعاون الدولي مع وحدات مكافحة الفساد النظيرة.	استخدام البنية الإلكترونية المتوفرة بالدولة لبناء قاعدة بيانات إلكترونية وطنية بالنسبة لجرائم الفساد.
زيادة عدد البرامج التدريبية والتوعوية المتخصصة ذات الصلة بالنزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.	إتاحة الفرصة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

التحديات

- المـدة الزمنيـــة الطويلـة نسـبيًّا اللازمـة لقيـاس أثـر تنفيـذ مشـاريع إسـتراتيجيات النزاهـة والشفافيـــة والوقايـة مـن الفساد بصفة عامـة.
- تعزيــز التنسـيق الــلازم فـــي الإجـراءات التشـريعية المختلفـة واللازمـة لاعتمـاد تدابيـر اسـتكمال الإطـار القانونـي للنزاهـــة والشـفافية ومكافحـة الفسـاد، والمُضمَّنـة فـي مشـاريع وبرامـج الإسـتراتيجية.
- تحفيـز بعـض الجهـات المنفـذة لبرامـج ومشـاريع الإسـتراتيجية للعمـل ضمـن النطـاق الزمنـي المطلـوب لتنفيـذ الإسـتراتيجية .
- تعزيـز التنسـيق الـلازم بيـن جهـات إنفـاذ القانـون والجهـات المعنيـة بالوقايـة مـن الفسـاد ومكافحتـه فيما يتعلق بتبـادل البيانـات والإحصـاءات ذات الصلـة بجرائـم الفسـاد.

تحليل البيئة الخارجية PESTLE

تتأثر جهود تعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد في أي دولة بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية والبيئية التي تفرزها البيئة الخارجية، لذا فقد تم استخدام منهجية PESTLE لتحديد وتحليل كل مجموعة من العوامل المشار إليها، وبالأخص ذات التأثير المباشر على محتوى ومضمون الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد، وقد شمل التحليل العوامل التالية:

العوامل السياسية

الفرص

- الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف مع البلدان والمنظمات الدولية في تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.
- تنامي الدور الإقليمي والدولي لدولة قطر بما يؤهلها لأن تكون مركزًا متميزًا لتعزيز جهود النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

التحديات

- يمثل تعزيز الريادة التي تمتلكها دولة قطر فيما يتعلق بحرصها على تطبيق أعلى معايير النزاهة والشفافية أهمية كبرى لدولة قطر، وخاصة في ظل المشروعات العالمية الكبرى التي تقوم بها، وعضويتها بالعديد من الاتفاقيات الدولية، وأهمها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- المحافظة على ترتيب دولة قطر المتقدم في المؤشرات الدولية ذات الصلة بالنزاهة والشفافية وتحسينه بشكل مستمر.

العوامل الاقتصادية

الفرص

- وضع اقتصادي قويّ ومستقر للدولة، مما انعكس على ارتفاع مستوى دخل الفرد.
- التنوع الاقتصادي بالدولة وزيادة الصادرات غير النفطية.
- استقرار معدلات التضخم، وتحسن مستويات المعيشة.
- زيادة عدد القوى العاملة في دولة قطر وانخفاض معدلات البطالة.

التحديات

- نظرًا للانفتاح الاقتصادي الذي تشهده دولة قطر، والذي أدَّى إلى زيادة عدد الشركات وكذلك العمالة الوافدة، فلا بد من الحرص على تطبيق الشركات أعلى معايير النزاهة والشفافية وإجراءات الحوكمة.

العوامل الاجتماعية

الفرص

- التماسك الاجتماعي وثقافة رفض الفساد.
- مشاركة القطاع الخاص والمجتمع في الجهود الرامية إلى تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.
- التنوع الثقافي الكبير في دولة قطر في ظل وجود عمالة وافدة بخلفيات متعددة.

التحديات

- الحرص على تدريب الوافدين وتوعيتهم على كيفية أداء العمل دون الإخلال بمعايير النزاهة والشفافية بما يتسق مع النظم المطبقة في دولة قطر.
- تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني على القيام بدور أكبر في هذا الإطار.

العوامل التكنولوجية

الفرص

- التطور التكنولوجي بما في ذلك القدرات في مجال البحث والتطوير.
- مهارات عالية وتعليم متطور في المجال التكنولوجي.
- زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسات العامة في تسهيل الإجراءات وتقديم الخدمات.

التحديات

- الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات العامة، قد يؤدي إلى استغلال البعض للتكنولوجيا بشكل سلبي مثل الاختراقات الإلكترونية، مما يستدعي تعزيز الأمن السيبراني وتعزيز جهود مكافحة الجريمة السيبرانية.

العوامل القانونية

الفرص

- وجود الأُطر القانونية والتشريعية ذات الصلة بالنزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته مع توفر فرص لتحسينها.
- هيئات إنفاذ قانون تتمتع باستقلالية وصلاحيات واسعة لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

التحديات

- تتميز دولة قطر بإطار قانوني قوي، وهيئات إنفاذ قانون مستقلة، مما يتطلب دمج معايير النزاهة والشفافية لتعزيز هذا الإطار القانوني والتأكد من تضمينها في بعض القوانين الهامة مثل: قوانين الخدمة المدنية، وقوانين المناقصات والمزايدات.

العوامل البيئية

الـفـرص

- الالتزام الوطني بمواصلة تنويع الاقتصاد والحد من الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية.
- تعزيز التدابير الرامية إلى تعزيز الحماية البيئية والإدارة السليمة للموارد الطبيعية.

التحـديات

- الحاجـة إلـى مواصلـة جهـود التنميـة البيئيـة، وتقليـل الاسـتهلاك العـام، وخفـض المسـتوردات التـي تسـبب الانبعاثـات، وتعزيـز حمايـة التنـوع البيولوجي، وتحسين جـودة الهـواء، وتوسـيع مبـادرات إعـادة التدويـر بمـا يتماشـى مـع التزامـات قطـر الدوليـة، ومـمـا يدعـم تطبيـق أعلـى معاييـر النزاهـة والشـفافية فـي هـذا المجـال.

آثار تنفيذ الإستراتيجية

الجانب الاقتصادي

تطبيق معايير عالية الجودة في النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد تؤدي إلى:

- بناء بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي.
- دعم النمو والتنمية الاقتصادية.
- تقليل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز عوامل النجاح الإستراتيجي مع وجود الشفافية والنزاهة في مؤسسات الأعمال العامة والخاصة.

وبالنظر إلى تأثير الفساد المحتمل على الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، فقد وضعت جميع الدول نصب أعينها وضع وتنفيذ إستراتيجيات وطنية لحماية النزاهة وتعزيز الشفافية للوقاية من الفساد ومكافحته.

آثار تنفيذ الإستراتيجية

الجانب السياسي

- يمثل الحفاظ على السمعة الحسنة التي تمتلكها دولة قطر فيما يتعلق بحرصها على تطبيق أفضل المعايير الدولية التي تستهدف بناء بيئة عمل تتميز بأعلى معايير النزاهة والشفافية وخالية من جميع صور وأشكال الفساد أهمية كبرى لدولة قطر، وخاصةً في ظل المشروعات العالمية الكبرى التي تقوم بها الدولة، وإنضمامها في العديد من الاتفاقيات الدولية، والتي من بينها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- علاوةً على ذلك، فإن تنفيذ إستراتيجية تختص بتطبيق أعلى معايير النزاهة والشفافية في دولة قطر، مما يجعلها دولة مستقطبة للشراكات الإقليمية والدولية.

الجانب الاجتماعي

- يعتبر المجتمع القطري من أكثر المجتمعات ترابطًا وتماسكًا، وهذا الترابط وَلَّدَ نوعًا من الممارسات التي قد تؤدي إلى اللجوء إلى العوامل الاجتماعية في توفير الفرص والحصول عليها، كما أن أعداد الوافدين القادمين الذين ينحدرون من ثقافات مجتمعية مختلفة، يتطلب التأكد من إلمامهم بالقيم الاجتماعية الرافضة للفساد ، ونظم النزاهة والشفافية المطبقة في دولة قطر.

الجانب القانوني

- يعتبر تكامل المنظومة التشريعية بشكل عام، والتشريعات ذات الصلة بتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، من الأولويات التي تهتم بها دولة قطر، لذا فإنّ تنفيذ إستراتيجية وطنية تخصص محورًا كاملًا من محاورها للتشريعات وإنفاذ القانون في مجالات الوقاية من الفساد ومكافحته، سينعكس بشكل إيجابي على تكامل المنظومة التشريعية في دولة قطر، ومن ثَمَّ سيقود إلى تعزيز النزاهة والشفافية في المجتمع على المستوى المحلي، وسيضيف ميزة أُخرى لدولة قطر على المستويين الإقليمي والدولي، مما سيعزز من موقعها الدولي كدولة لديها من الوسائل القانونية ما هو جدير بمنع الفساد ومكافحته بكافة صوره وأشكاله.

فعملية تعزيز النزاهة والشفافية في أي دولة لا بد وأن يصاحبها إطار قانوني داعم لهذه المبادئ، وكذلك إنقاذٌ فعليٌّ لهذه القوانين، وعليه فإن تنفيذ إستراتيجية تختص بتطبيق أعلى معايير النزاهة والشفافية في دولة قطر، سوف يساعد على تعزيز المنظومة القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه في دولة قطر، من خلال وضع قوانين وسياسات داعمة للنزاهة والشفافية، وكذلك تعزيز القوانين الحالية.

آثار تنفيذ الإستراتيجية

الجانب التكنولوجي

- إن الاتصال المباشر المتكرر بين مقدم الخدمة ومتلقيها بشكل خاص، وبين الموظفين العموميين والمواطنين بشكل عام، يمكن أن يفتح الباب أمام المعاملات غير المشروعة، وتتمثل إحدى طرق معالجة هذه المشكلة في استخدام التكنولوجيا المتاحة، حيث أثبتت التكنولوجيا أنها أداة فعالة للحد من الفساد، وفي بعض الدول، حققت التكنولوجيا نجاحات كبرى في مجالات مهمة، مثل: مجال تحصيل الضرائب، والمشتريات العامة، والتغلب على الروتين، حيث تكفل التكنولوجيا إجراءات تضمن مستويات كافية من النزاهة، والانفتاح، والمنافسة، وتكافؤ الفرص أمام الكل، مما يؤدي الى تقليل التدخل البشري، ومن ثَمَّ تقليل حالات الفساد.

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تدعم مكافحة الفساد، من خلال التأثير على الرقابة العامة بعدة طرق، مثل: تمكين الإبلاغ عن الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتسهيل مشاركة المواطنين والتفاعل بين الحكومة والمواطنين، وعليه، فإنّ تنفيذ إستراتيجية تختص بتطبيق أعلى معايير النزاهة والشفافية في دولة قطر، سوف يساعد على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في تسهيل الإجراءات وتقديم الخدمات، كما سوف يساعد على إيجاد حلول تكنولوجية مبتكرة تهدف لتعزيز النزاهة والشفافية، ومن ثَمَّ تزدهر مجالات البحث والتطوير.

الجانب البيئي

- يعتبر هدف بناء مجتمع لديه وعي بيئي ويدعم الاستدامة البيئية من الغايات الإستراتيجية في دولة قطر، لذا فإنّ تعزيز الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع يعد من الوسائل المهمة لتحقيق الغاية الإستراتيجية المشار إليها، ويؤدي بالنهاية إلى حماية البيئة بكافة مكوناتها البرية والبحرية، وزيادة خفض الانبعاثات العالية، وتقليل الاستهلاك العام، وخفض المستوردات التي تسبب الانبعاثات وتعزيز حماية التنوع البيولوجي، وتحسين جودة الهواء، لذا فإنّ تنفيذ إستراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد تتضمن محورًا كاملًا للتوعية، سيساهم في زيادة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع، من خلال حملات توعية تركز على أهمية حماية الممتلكات العامة ومنها البيئة وحسن التصرف بها.

عناصر الإستراتيجية الوطنية

لتعـزيـز النزاهـة والشفـافيـة والوقـاية من الفسـاد

الـرؤيـة

مجتمع رافض للفساد بكافة صوره وأشكاله، وبيئة عمل وطنية تتميز بالنزاهة والشفافية والمساءلة.

الرسـالـة

تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة للوقاية من كافة أشكال وصور الفساد ومكافحته على مستوى الدولة بقطاعيها العام والخاص وعلى مستوى المجتمع، من خلال تطوير السياسات والتشريعات والآليات المناسبة، ورفع الوعي العام، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

المبادئ الرئيسة للإستراتيجية الوطنية

لتعـزيـز النزاهـة والشفـافيـة والوقـاية من الفسـاد

- الوقاية
- سيادة القانون
- التحديث المستمر
- الكفاءة والجودة
- التشاركية
- الحوكمة
- المساءلة
- النزاهة
- الشفافية

المحـاور والأهـداف

النتيجة الرئيسة للإستراتيجية

قطاعات ومؤسسات وكيانات
عامة وخاصة ومجتمع مدني
تتميز بأعلى مستويات النزاهة والشفافية.

إنّ كافة المحاور والنتائج والأهداف العامة والخاصة بكل محور، التي تتضمنها الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية، سوف تكون وفقًا للمبادئ التوجيهية الواردة أدناه، بحيث يتم تنفيذ الإستراتيجية وفقًا لهذه المبادئ وهي:

مبـدأ سيادة القانون

الامتثـال للقانون بمفهومه الواسع، وتطبيقه على الجميع دون تمييز، مما يتطلّب تطبيق واحترام القوانيـن الوطنية، فضلًا عن المعاهدات الدولية المنضمة إليها الدولـة في المجالات ذات الصلة.

مبـدأ الـوقـايـــة

اعتماد وتنفيذ التدابير اللازمة للوقاية من الفسـاد وآثاره الوخيمة، وليس فقط مكافحته بعد ارتكاب جرائمه وأفعاله.

مبـدأ الـنـــزاهـــة

التمسك بالصـدق، والولاء، والالتزام بالقيـم الدينية والأخلاقية الرفيعـة، واحترام القانون.

مبـدأ الشـفافيـــة

الالتزام بالإفصـاح عن المعلومات العامـة، وإتاحة الوصول إليها، بإجراءات بسيطة وفي وقت معلوم، في ضوء ما ينظمه القانون.

مبـــدأ المـسـاءلـة

ضمان مسؤولية الأشخاص الطبيعية والاعتباريـــة عن أفعالهم أو قراراتهم، مع احترام كافة الضمانـات المقررة في هذا الشأن.

مبـدأ الحـوكـمـــة

تبنّي نظم إدارة تقـوم على النزاهة والشفافية والمساءلة والكفاءة والفاعليـة في المؤسسات العامة والكيانات الخاصة.

مبـــدأ التـشـاركـيـة

التعاون والتشارك بين القطاع العام والخاص والمجتمع في تطوير وإنجاز وتحقيق التأثير الإيجابي للتدابير والنشاطـات التي يتم تنفيذهـا، وتحديد أهداف واضحة وتدابير محددة لتحقيقها.

مبـــدأ الكفاءة والجـــودة

اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق نتائج ملموسـة في مجال تقديم الخدمات العامة بأفضل جودة.

مبـدأ التحديث المسـتمر

الرصد والقياس والتقييم للأثر التطبيقي للإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهـــة والشفافية، والالتزام بالتطويـر والتحديث المستمر، لضمـان تحقيق الأهداف والنتائج المحددة.

المحـاور والأهـداف

اشـتملت الإسـتراتيجية الوطنيـة لتعزيـز النزاهـة والشـفافية والوقايـة مـن الفسـاد علـى أربعـة محـاور أساسـية، تعمـل عليهـا خلال سـنواتها الخمـس (2025-2030) وذلـك فـي ظـل الرؤيـة والرسـالة والمبـادئ المحـددة فـي إطارهـا العـام، بحيـث يقـوم كل مـن هـذه المحـاور الأربعـة علـى نتائـج وسـيطة محـددة بأهـداف لبلوغهـا، وقابلـة للرصـد والتقييـم. تتمثَّـل هـذه المحـاور بالآتـي:

المحـــور الأول	**القطاع العام**
المحـــور الثاني	**القطاع الخاص**
المحـــور الثالث	**التشريعات وإنفاذ القانون**
المحـــور الرابـع	**المجتمع**

وتُشكِّل هذه المحاور نهجًا شاملًا لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد في دولة قطر، وفي حين أنّ كل محور من هذه المحاور يعالج موضوعًا مختلفًا، إلا أنها تتكامل مع بعضها لتشكل منظومة النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، من خلال منهج شامل ومتكامل لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في جميع قطاعات الدولة، وعلى مستوى شرائح المجتمع القطري. وفيما يلي وصفٌ شاملٌ لهذه المحاور:

القطاع العام

- قطاع عام يتميز بأعلى معايير النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.
- قدرات بشرية ومؤسسية كفؤ في مجال النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.
- تعاون وشراكات فاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجال تعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في القطاع العام.

القطاع الخاص

- شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والقطاع العام لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.
- وجود معايير واضحة ومطبقة بفاعلية للنزاهة والشفافية في القطاع الخاص.

التشريعات وإنفاذ القانون

- إطار تشريعي شامل وفاعل لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.
- إطار مؤسسي كفؤ لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

المجتمع

- دمج النزاهة في المناهج، والأنشطة التعليمية والبحثية والشبابية.
- رفع الوعي العام بالنزاهة والشفافية.

المحور الأول: القطاع العام

تعد النزاهة والشفافية والمساءلة من أهمّ أسباب فعالية مؤسسات القطاع العام، ومن هنا تظهر الحاجة إلى وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات وآليات مؤسسية، لتعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة في القطاع العام، فضلًا عن تعزيز مهارات ومعارف وخبرات العاملين في هذا القطاع، وخلق بيئة عملٍ أساسُها الكفاءة والفاعلية وسيادة القانون، وبنيةٍ مؤسسية تتميز بمستويات عالية من النزاهة والشفافية، وخدمات عامة أكثر كفاءة وفاعلية ويمكن الوصول إليها بيسر.

« علينا تطوير وتحديث مؤسسات القطاع العام بهدف الوصول إلى قطاع عام يتميز بالكفاءة والشفافية، ويخضع للمساءلة»

من خطاب سموه في دورة الافتتاح 45 لمجلس الشورى

النتيجة الوسيطة الأولى

قطاع عام يتميز بأعلى معايير النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

الهدف الأول

تعزيز معايير السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة (مستمر 2025-2030)

الهدف الثاني

تعزيز النزاهة والشفافية في نظم الموارد البشرية في القطاع العام (مستمر 2025-2030)

الهدف الثالث

تعزيز معايير النزاهة والشفافية والتنافسية والموضوعية في نظم المشتريات العامة بحلول عام 2027.

الهدف الرابع

تطوير إجراءات التدقيق الداخلي وتطبيق أفضل القواعد والمعايير الدولية ذات الصلة لتحقيق أعلى درجات النزاهة في جهات القطاع العام (مستمر 2025-2030)

النتيجة الوسيطة الثانية

قدرات بشرية ومؤسسية كفؤ في مجال النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

الهدف الأول

تعزيز النزاهة والشفافية المؤسسية بحلول عام 2030.

الهدف الثاني

بناء قدرات الموظفين العموميين حول النزاهة والشفافية. (مستمر 2025-2030)

الهدف الثالث

تيسير الإجراءات، بما فيها الإجراءات عبر بوابة الحكومة الإلكترونية لتقديم خدمات عامة بجودة عالية ويمكن الوصول لها بيسر بحلول عام 2030.

النتيجة الوسيطة الثالثة

تعاون وشراكات فاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجال تعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في القطاع العام.

الهدف الأول

تعزيز التعاون الفني الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالات النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (مستمر 2025 - 2030)

المحور الثاني: القطاع الخاص

تـزداد الحاجـة إلـى النزاهـة والشـفافية فـي الـدول التـي تسـعى إلـى تنويـع الاقتصـاد وجـذب الاسـتثمارات وتنميـة القطـاع الخـاص، ليكـون لـه دور رائـد فـي التنميـة المسـتدامة، لـذا فقـد سـعت الدولـة إلـى تشـجيع ممارسـات الأعمـال وضمـان تكاملهـا، مـن خلال توفيـر منـاخ أعمـال إيجابـي، وبيئـة اسـتثمارية جاذبـة علـى الصعيديـن الإقليمـي والدولـي.

لـذا فـإنّ التدابيـر الواردة فـي الإسـتراتيجية الوطنيـة لتعزيـز النزاهة والشـفافية فـي القطـاع الخـاص، تسـتهدف تفعيـل الشـراكة الشـاملة بيـن القطـاع العـام والقطـاع الخـاص، وتهيئـة المنـاخ الإيجابـي الضـروري لتحقيـق التنميـة المسـتدامة، كمـا تسـعى الإسـتراتيجية الوطنيـة لتعزيـز النزاهـة والشـفافية والوقايـة مـن الفسـاد إلـى تعزيـز التواصـل بيـن الجهـات الحكوميـة وكافـة أصحـاب المصلحـة، بمـا فـي ذلـك الـوزارات والمؤسسـات والهيئـات العامـة ومنظمـات المجتمـع المدنـي والقطـاع الخـاص، لتعزيـز الشـفافية والنزاهـة فـي بيئـة الأعمـال، باعتبارهـا عناصـر أساسـية فـي تطويـر بيئـة الأعمـال وتحفيز الاسـتثمار فـي دولـة قطـر.

« عمليـة التنميـة هـذه لـن تنجـح إلا بتعـاون الجميـع، وأخـص بالذكـر هنـا موظفـي القطـاع العـام ورواد الأعمـال فـي القطـاع الخـاص.

ولـرواد الأعمـال أقـول: إنّ الدولـة تتوقـع مقابـل المزايـا التـي يفتـرض أن تقدمهـا للقطـاع الخـاص مردودًا يسـاعد علـى وضـع عمليـة التنميـة فـي مسـارها الصحيـح، بالقيـام بالمبـادرات الوطنيـة الجريئـة والمشـاركة الفعلية لا الاسـمية مـع الشـركات الأجنبيـة ذات الشـهرة العالميـة، لنقـل التقنيـة، وتشـجيع التميـز والابتـكار، وخلـق قطـاع خـاص مبـدع وقـادر علـى المنافسـة عالميًّـا وملتـزم بقيـم الرؤيـة الوطنيـة، ومنهـا تشـجيع العمالـة القطريـة، والحفـاظ علـى البيئـة »

من خطـاب سمـوه في دورة الافتتاح 45 لمجلس الشورى

النتيجة الوسيطة الرابعة

شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والقطاع العام لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

الهدف الأول

تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص والقطاع العام في مجال النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بحلول عام 2027.

الهدف الثاني

دعم جهات القطاع الخاص بوسائل للإبلاغ عن انتهاكات النزاهة بحلول عام 2029.

الهدف الثالث

بناء قدرات جهات القطاع الخاص حول الكشف عن جرائم الفساد والإبلاغ عنها، بما فيها غسل الأموال، بنهاية عام 2027.

النتيجة الوسيطة الخامسة

وجود معايير واضحة ومطبقة بفاعلية للنزاهة والشفافية في القطاع الخاص.

الهدف الأول

تعزيز النزاهة والشفافية بالقطاع الخاص، وتطوير معايير وسياسات وإجراءات الحوكمة الخاصة به، بنهاية عام 2028.

الهدف الثاني

تعزيز معايير السلوك للمقاولين والموردين بحلول عام 2028.

الهدف الثالث

تعزيز وسائل التدقيق الداخلي وممارساته بالقطاع الخاص بحلول عام 2028.

المحور الثالث:
التشريعات وإنفاذ القانون

تهدف الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد إلى تعزيز الإطار التشريعي للنزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وسنّ التشريعات اللازمة في هذا الصدد، وبصفة خاصة تجريم كل أفعال الفساد، ووضع العقوبات الرادعة لها، فضلاً عن تحقيق الامتثال الكامل لدولة قطر لالتزاماتها الدولية، خاصة التطوير التشريعي الذي يستجيب لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

كما تهدف الإستراتيجية إلى تعزيز قدرة مؤسسات إنفاذ القوانين على التحقيق والمحاكمة، والتنسيق بينها لكشف عائدات الجريمة واستردادها، ومن خلال تطوير قدرات هذه الهيئات تكون المؤسسات الوطنية المعنية بإنفاذ القانون قادرة على مواجهة التحديات الناشئة، وضمان استقرار المجتمع القطري.

إنّ بناء دولة المؤسسات والقانون لا بد له من إطار دستوري وتشريعي يقوم ذلك البناء على أساسه.

من خطاب سموه في دورة الافتتاح 43 لمجلس الشورى

النتيجة الوسيطة السادسة

إطار تشريعي شامل وفعال لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

الهدف الأول

تطوير آلية إجراء مراجعات دورية منتظمة وشاملة للأحكام المتعلقة بالنزاهة والشفافية في التشريعات الوطنية بحلول عام 2029.

الهدف الثاني

تعزيز تدابير مكافحة تضارب المصالح بحلول عام 2028.

الهدف الثالث

تعزيز شفافية المعلومات وتداولها بحلول عام 2028.

الهدف الرابع

تعزيز تدابير حماية الشهود والمبلغين والخبراء بحلول عام 2027.

الهدف الخامس

تعزيز الإطار التشريعي المتعلق بانتخابات المجلس البلدي بحلول عام 2029.

الهدف السادس

تنفيذ التزامات دولة قطر في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مستمر (2025 - 2030)

النتيجة الوسيطة السابعة

إطار مؤسسي كفء لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

الهدف الأول

تعزيز قدرات مؤسسات إنفاذ القانون والقضاء والنيابة العامة على التحقيق والمقاضاة واسترداد عائدات الجريمة، بما في ذلك أساليب التحقيق الخاصة بحلول عام 2028.

الهدف الثاني

تعزيز تدابير مكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة (مستمر 2025-2030).

الهدف الثالث

تعزيز السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة للعاملين في جهات إنفاذ القانون والنيابة العامة والقضاء مستمر (2025-2030).

الهدف الرابع

تحديث الإطار القانوني لهيئة الرقابة الإدارية والشفافية لضمان منحها الصلاحية والاستقلالية والموارد اللازمة بحلول عام 2028.

المحور الرابع: المجتمع

يهدف هذا المحور في الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد إلى زيادة مستوى الوعي بالنزاهة والشفافية وآلياتها، وإلى تحفيز المشاركة المجتمعية، وبصفة خاصة الشباب ودوره في تعزيز النزاهة والشفافية، فتنفيذ معايير الأداء والنزاهة في القطاعين العام والخاص لا يمكن أن يتحقق إلا عبر دعم ومشاركة المجتمع على نطاق واسع.

نحن نشعر بالرضى والسعادة لقدرة الدولة على توفير خدمات ومستوى معيشي لائق، ولكن لا يمكننا بناء الإنسان إذا تكرّس نمط من الشعور بالاستحقاق، وتوقعات لا تنتهي من الدولة دون إحساس عميق بواجب المواطن الفرد تجاه المجتمع والوطن. فمن لا يعطي لا يقدّر قيمة ما يتلقى، المواطنة تشمل حقوقًا وليس استحقاقات. وهي ليست عبارة عن حقوق فقط بل هي أيضا مسؤوليات وواجبات، وأولها العمل بإخلاص وإتقان كلٌّ في موقعه، فكل موقع مهم.

من خطاب سموه في في دورة الافتتاح 48 لمجلس الشورى

النتيجة الوسيطة الثامنة

دمج مفاهيم النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد في المناهج، والأنشطة التعليمية، والبحثية، والشبابية.

الهدف الأول

إدخال التثقيف بالنزاهة والشفافية في مدارس التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي بحلول عام 2030.

الهدف الثاني

تطوير مقررات دراسية حول النزاهة في مؤسسات التعليم العالي بحلول عام 2029.

الهدف الثالث

تعزيز دور المراكز البحثية في دعم القطاعين الحكومي والخاص في رصد ومعالجة الممارسات المخالفة لمعايير النزاهة والشفافية. مستمر (2025-2030).

الهدف الرابع

توعية الشباب، وزيادة مشاركتهم في أنشطة وفعاليات تعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد. مستمر (2025-2030).

النتيجة الوسيطة التاسعة

رفع الوعي العام بالنزاهة والشفافية وبناء ثقافة رافضة للفساد.

الهدف الأول

توعية شاملة عن النزاهة والشفافية للمجتمع (مستمر 2025-2030).

الهدف الثاني

تعزيز التعاون بين جهات القطاع العام ووسائل الإعلام حول النزاهة والشفافية بحلول عام 2027.

الهدف الثالث

تعزيز الوعي بالنزاهة والشفافية لممارسي المهن القانونية بحلول عام 2027.

الهدف الرابع

توعية المجتمع بضرورة وسبل الإبلاغ عن الانتهاكات التي تمس النزاهة (مستمر 2025-2030).

الملحق (١)

الخطة التنفيذية للإستراتيجية
الوطنية لتعزيز النزاهة
والشفافية والوقاية من الفساد
2025-2030 في دولة قطر

النتيجة الرئيسة للإستراتيجية

قطاعات ومؤسسات وكيانـات
عامة وخاصة ومجتمع مدني
تتميز بأعلى مستويات النزاهة
والشفافية.

المحـــور الأول

القطاع العام

المحور الأول: القطاع العام

النتيجة الوسيطة (1)

قطاع عام يتميز بأعلى معايير النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
1.1 تعزيز معايير السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة. (مستمر 2025-2030)	• تطبيق ميثاق نزاهة الموظفين العموميين في جميع جهات القطاع العام. • وضع برنامج لبناء قدرات تطبيق الميثاق. • إصدار مواثيق سلوك متخصصة للجهات التي تتطلب طبيعة عملها ذلك.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.	• الأمانة العامة لمجلس الوزراء. • ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي.

مؤشرات قياس الأداء

- تطبيق 100% من جهات القطاع للميثاق بنهاية عام 2026.

- تدريب 100% من موظفي القطاع العام حول ميثاق النزاهة بنهاية عام 2027.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
1.2 تعزيز النزاهة والشفافية في نظم إدارة الموارد البشرية في القطاع العام (مستمر 2025-2030)	• تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية في سياسات الموارد البشرية في القطاع العام 2025-2027. • تطوير وتنفيذ إجراءات ضمان التزام الجهات بتنفيذ أحكام قانون الموارد البشرية 2025-2030. • إرساء مبادئ النزاهة والشفافية ضمن متطلبات معايير جودة الأداء المؤسسي في الجهات الحكومية 2025-2027.	• ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. • وزارة المالية.

مؤشرات قياس الأداء

- عدد الشكاوى والتظلمات المتعلقة بمخالفة معايير النزاهة والشفافية في نظم الموارد البشرية لا تزيد عن 10% من العدد الإجمالي للشكاوى والتظلمات.

- لائحة / سياسات موارد بشرية مطورة لتنفيذ أحكام القانون.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
1.3 تعزيز معايير النزاهة والشفافية والتنافسية والموضوعية في نظم المشتريات العامة بحلول العام 2027.	• تطوير معايير ومؤشرات النزاهة والشفافية في نظم المشتريات العامة. • وضع برنامج لبناء قدرات الموظفين العاملين في المشتريات في جهات القطاع العام. • وضع آلية لتطوير المنصات الإلكترونية المتعلقة بالمناقصات والمزايدات.	• وزارة المالية.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.

* هدف مرتبط بإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

مؤشرات قياس الأداء

- لائحة / سياسة معايير ومؤشرات مطورة للنزاهة العامة في المشتريات العامة بحلول عام 2025.
- عدد برامج بناء القدرات التي تم تطويرها وتنفيذها بما لا يقل عن 5 برامج سنويًّا.
- الإعلان عن جميع مراحل المناقصات والمزايدات إلكترونيًّا لجميع الجهات تبلغ 100% بحلول عام 2026.
- نسبة الموردين والمقاولين ومقدمي الخدمات (المشاركين في عمليات المشتريات العامة) الذين أبدوا رضًى عن الالتزام بمعايير النزاهة والشفافية والتنافسية والموضوعية في نظم المشتريات العامة سنويًّا بنسبة رضىً تتجاوز 80% بحلول عام 2027.
- تحسن مؤشر الشفافية بمقدار نصف درجة فيما يتعلق ببوابة المشتريات الحكومية بحلول عام 2027.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
1.4 تطوير إجراءات التدقيق الداخلي وتطبيق أفضل القواعد والمعايير الدولية ذات الصلة لتحقيق أعلى درجات النزاهة في القطاع العام. (مستمر2025-2030)	• تطوير إجراءات التدقيق الداخلي وتطبيق أفضل القواعد والمعايير الدولية ذات الصلة لتحقيق أعلى درجات النزاهة في القطاع العام. • تدريب جهات القطاع العام حول إجراءات التدقيق المطورة.	• وزارة المالية.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. • ديوان المحاسبة.

مؤشرات قياس الأداء

- إصدار إجراءات للتدقيق الداخلي وفقًا لأفضل القواعد والمعايير الدولية ذات الصلة بحلول عام 2026.
- جهات القطاع العام التي تم تدريبها حول إجراءات التدقيق الداخلي المطورة 100% بحلول عام 2028.

النتيجة الوسيطة (2)

قدرات بشرية ومؤسسية كفؤة في مجال النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
2.1 تعزيز النزاهة والشفافية المؤسسية بحلول العام 2030.	• وضع إطار وطني للنزاهة والشفافية بحلول عام 2026. • تطبيق الإطار الوطني بشكل تدريجي في كل جهات القطاع العام.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.	• جميع جهات القطاع العام.

مؤشرات قياس الأداء

- إصدار الإطار الوطني للنزاهة والشفافية بحلول عام 2025.
- تطبيق الإطار الوطني للنزاهة والشفافية على 5 جهات من القطاع العام خلال عام 2027.
- نسبة جهات القطاع العام التي قامت بتطبيق الإطار الوطني للنزاهة والشفافية تبلغ 100% بحلول عام 2030.
- تنفيذ 80% من التوصيات التي تنتج عن تطبيق الإطار الوطني للنزاهة والشفافية سنويًّا.
- نسبة التوصيات التي نفذتها جهات القطاع العام إلى العدد الكلي للتوصيات التي تم اقتراحها سنويًّا.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
2.2 بناء قدرات الموظفين العموميين حول النزاهة والشفافية. (مستمر 2025-2030)	• تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة في مجالات النزاهة والشفافية لموظفي القطاع العام. • تطوير أدلة تدريبية للموظفين العموميين حول النزاهة والشفافية.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.	• مركز الدراسات القضائية والقانونية وزارة العدل. • ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي.

مؤشرات قياس الأداء

- تقديم 8 برامج تدريبية متخصصة في مجالات النزاهة والشفافية سنويًّا.
- تدريب 200 من موظفي القطاع العام في أكثر الوظائف ذات الصلة بالنزاهة والشفافية سنويًّا.
- نسبة موظفي القطاع العام الذين أشاروا إلى تحسن فهمهم لمفاهيم النزاهة والشفافية وأهميتها إلى من تلقوا التدريب بنسبة تتجاوز ال 75% سنويًّا.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
2.3 تيسير الإجراءات، بما فيها الإجراءات عبر بوابة الحكومة الإلكترونية لتقديم خدمات عامة بجودة عالية، ويمكن الوصول إليها بيسر بحلول العام 2030.	• وضع وتطبيق نظم لتعزيز الشفافية في خدمات الحكومة الإلكترونية.	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. • ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي. • وزارة الداخلية. • وزارة الصحة العامة. • وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي.

* هدف مرتبط بإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

مؤشرات قياس الأداء

- نسبة رضا 80% لمن خضعوا للقياس من مستخدمي الخدمات الإلكترونية بحلول العام 2027.
- زيادة 50% في عدد المستخدمين للخدمات الإلكترونية مقارنة بسنة الأساس 2025.
- زيادة 50% في عدد الخدمات المتاحة إلكترونيًّا مقارنة بسنة الأساس 2025.
- تحسن ترتيب دولة قطر على مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لتصبح ضمن أفضل 40 دولة بحلول عام 2027.
- تحسن ترتيب دولة قطر في مؤشر مصفوفة خطر الرشوة في مجال شفافية الحكومة والخدمة المدنية بمقدار درجتين بحلول عام 2027.

النتيجة الوسيطة (3)

تعاون وشراكة فاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجال تعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في القطاع العام..

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
3.1 تعزيز التعاون الفني الثنائي ومتعدد الأطراف مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالات النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد (مستمر 2025-2030).	• إعداد واعتماد وتنفيذ اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، ومذكرات تفاهم، مع الدول في مجالات النزاهة والشفافية. • بناء شراكات إقليمية ودولية مع المنظمات الدولية.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.	• وزارة الخارجية. • وزارة العدل.

* هدف مرتبط بإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

مؤشرات قياس الأداء

- عدد مذكرات التفاهم التي تم إعدادها واعتمادها وتنفيذها بما لا يقل عن 10 مذكرات بحلول 2030.
- عدد الفعاليات مع المنظمات الإقليمية لا يقل عن 5 فعاليات بحلول عام 2030.
- عدد الشراكات الإقليمية والدولية بمعدل شراكتين على الأقل بحلول عام 2030.

مؤشر الأداء الرئيسي	خط الأساس	المستهدف	السنة المستهدفة
تطبيق 100% من جهات القطاع للميثاق بنهاية عام 2026.	-	100%	2026
تدريب 100% من موظفي القطاع العام حول ميثاق النزاهة بنهاية عام 2027.	.	100%	2027
عدد الشكاوى والتظلمات المتعلقة بمخالفة معايير النزاهة والشفافية في نظم الموارد البشرية لا تزيد عن 10% من العدد الإجمالي للشكاوى والتظلمات.	-	10%	2030
لائحة/ سياسات موارد بشرية مطورة لتنفيذ أحكام القانون.	50%	100%	2030
لائحة/ معايير ومؤشرات مطورة للنزاهة العامة في المشتريات العامة بحلول عام 2025.	50%	100%	2025
عدد برامج بناء القدرات التي تم تطويرها وتنفيذها بما لا يقل عن 5 برامج سنويًّا.	-	5	سنوي إلى 2030
الإعلان عن جميع مراحل المناقصات والمزايدات إلكترونيًّا لجميع الجهات تبلغ 100% بحلول عام 2026.	-	100%	2026
نسبة الموردين والمقاولين ومقدمي الخدمات (المشاركين في عمليات المشتريات العامة) الذين أبدوا رضىً عن الالتزام بمعايير النزاهة والشفافية والتنافسية والموضوعية في نظم المشتريات العامة سنويًّا بنسبة رضىً تتجاوز 80% بحلول عام 2027.	-	80%	2027
تحسن درجة دولة قطر على مؤشر الشفافية بمقدار نصف درجة فيما يتعلق ببوابة المشتريات الحكومية بحلول عام 2027.	0.5	1	2027

* هدف مرتبط بإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

مؤشر الأداء الرئيسي	خط الأساس	المستهدف	السنة المستهدفة
إصدار إجراءات للتدقيق الداخلي وفقًا لأفضل القواعد والمعايير الدولية ذات الصلة بحلول عام 2026.	-	100%	2026
جهات القطاع العام التي تم تدريبها حول إجراءات التدقيق الداخلي المطورة 100% بحلول عام 2028.	-	100%	2028
إصدار الإطار الوطني للنزاهة والشفافية بحلول عام 2025.	-	100%	2025
تطبيق الإطار الوطني للنزاهة والشفافية على 5 جهات من القطاع العام خلال عام 2027.	-	5	2027
نسبة جهات القطاع العام التي قامت بتطبيق الإطار الوطني للنزاهة والشفافية تبلغ 100% بحلول عام 2030.	-	100%	2030
تنفيذ 80% من التوصيات التي تنتج عن تطبيق الإطار الوطني للنزاهة والشفافية سنويًّا.	-	80%	سنوي إلى 2030
نسبة التوصيات التي نفذتها جهات القطاع العام 80% من العدد الكلي للتوصيات التي تم اقتراحها سنويًّا.	-	80%	سنوي إلى 2030
تقديم 8 برامج تدريبية متخصصة في مجالات النزاهة والشفافية سنويًّا.	5	8	سنوي إلى 2030
تدريب 200 من موظفي القطاع العام في أكثر الوظائف ذات الصلة بالنزاهة والشفافية سنويًّا.	-	200	سنوي إلى 2030
نسبة موظفي القطاع العام الذين أشاروا إلى تحسن فهمهم لمفاهيم النزاهة والشفافية وأهميتها إلى من تلقوا التدريب بنسبة تتجاوز ال 75% سنويًّا.	-	75%	سنوي إلى 2030
نسبة رضىً 80% لمن خضعوا للقياس من مستخدمي الخدمات الإلكترونية بحلول عام 2027.	-	80%	2027
زيادة 50% في عدد المستخدمين للخدمات الإلكترونية مقارنة بسنة الأساس 2025.	-	زيادة 50%	2025
زيادة 50% في عدد الخدمات المتاحة إلكترونيًّا مقارنة بسنة الأساس 2025.	-	زيادة 50%	2025
تحسن ترتيب دولة قطر على مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لتصبح ضمن أفضل 40 دولة بحلول عام 2027.	53	ضمن أعلى 40	2027
تحسن ترتيب دولة قطر في مؤشر مصفوفة خطر الرشوة في مجال شفافية الحكومة والخدمة المدنية بمقدار درجتين بحلول عام 2027.	67	68	2027

* هدف مرتبط بإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

المحـور الثاني

القطاع الخاص

مؤشـر الأداء الـرئيـسـي	خـــط الأساس	المستهدف	الـســنــة المستهدفة
عدد مذكرات التفاهم التي تم إعدادها واعتمادها وتنفيذها بما لا يقل عن 10 مذكرات بحلول عام 2030.	5	10	2030
عدد الفعاليات مع المنظمات الإقليمية لا يقل عن 5 فعاليات بحلول عام 2030.	-	5	2030
عدد الشراكات الإقليمية والدولية بمعدل شراكتين على الأقل بحلول عام 2030.	-	2	2030

* هدف مرتبط بإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

النتيجة الوسيطة (4)

شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والقطاع العام لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
4.1 تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص والقطاع العام في مجال النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بحلول العام 2027.	• إعدا آلية/ منصة للتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص. • إعداد آلية / منصة للتعاون والتنسيق بين جهات القطاع الخاص وأجهزة إنفاذ القانون.	• وزارة التجارة والصناعة.	• غرفة تجارة وصناعة قطر. • هيئة تنظيم الأعمال الخيرية. • وزارة الثقافة. • وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي. • وزارة الصحة العامة. • هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. • وزارة الداخلية. • وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة. • وزارة العدل. • وزارة العمل.

مؤشرات قياس الأداء

- عدد المشروعات المشتركة التي تمت بين جهات القطاع العام وجهات القطاع الخاص في ضوء الآلية الجديدة وبحد أدنى 5 مشاريع سنويًّا.
- وجود سجل تجاري معلن لبيانات المساهمين وأهم بيانات شركات القطاع الخاص بحلول عام 2027.
- عدد جهات القطاع الخاص التي أشارت إلى زيادة التعاون مع القطاع العام بعد المشاركة في الآلية بزيادة سنوية تبلغ 5%.
- عدد جهات القطاع الخاص التي أشارت إلى زيادة التعاون مع أجهزة إنفاذ القانون بعد المشاركة في الآلية بزيادة سنوية تبلغ 5%.
- تحسن درجة دولة قطر على مؤشر الشفافية بمقدار نصف درجة فيما يتعلق بوجود سجل تجاري لنشر بيانات المساهمين وبيانات الشركات بحلول عام 2027 حيث لا تقتصر على بيانات مركز قطر للمال.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
4.2 دعم جهات القطاع الخاص بوسائل للإبلاغ عن انتهاكات النزاهة بحلول العام 2029.	• تطوير آليات لتيسير تقديم البلاغات المتعلقة بانتهاك النزاهة بحلول عام 2025. • تدريب جهات القطاع الخاص حول آليات الإبلاغ عن انتهاكات النزاهة.	• وزارة التجارة والصناعة.	• وزارة الداخلية. • النيابة العامة. • هيئة تنظيم الأعمال الخيرية. • وزارة الثقافة. • وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي. • وزارة الصحة العامة. • وزارة العمل. • وزارة التنمية الإجتماعية والأسرة.

مؤشرات قياس الأداء

- وجود آلية لتطوير تيسير تقديم البلاغات المتعلقة بالنزاهة في القطاع الخاص بحلول عام 2026.
- عدد جهات القطاع الخاص التي استخدمت الآليات المتطورة لتقديم البلاغات المتعلقة بالنزاهة تبلغ 10% للقطاع الخاص بحلول عام 2026.
- عدد جهات القطاع الخاص التي تلقت تدريبًا حول آليات الإبلاغ عن انتهاكات النزاهة بحد أدنى يبلغ 10% من جهات القطاع الخاص سنويًّا.
- سجل لعدد انتهاكات النزاهة المبلغ عنها وفقًا للآليات في القطاع الخاص سنويًّا.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
4.3 بناء قدرات جهات القطاع الخاص حول الكشف عن جرائم الفساد والإبلاغ عنها، بما فيها غسل الأموال بنهاية العام 2027.	• دعم السلطات المختصة والتنسيق بينها في تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة لموظفي القطاع الخاص حول تدابير منع غسل الأموال وجرائم الفساد المرتبطة بما فيها برامج تدريب مدربين.	• اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. • الجهات الرقابية على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. • وزارة الداخلية. • جهاز أمن الدولة. • الهيئة العامة للضرائب. • النيابة العامة. • وحدة المعلومات المالية.
	• دعم السلطات المختصة في وضع وتطبيق آلية لتحديد الفئات الأكثر عرضة للفساد وتصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة لهم.		• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. • الجهات الرقابية على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. • وحدة المعلومات المالية.

* هدف مرتبط بإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

مؤشرات قياس الأداء

- عدد المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بالدولة وبمركز قطر للمال التي شاركت في برامج التدريب الجديدة سنويًّا وبحد أدنى 10 مؤسسات سنويًّا.
- عدد الموظفين في المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بالدولة وبمركز قطر للمال التي شاركت في برامج التدريب سنويًّا وبحد أدنى 100 موظف سنويًّا.
- نسبة الموظفين في كل مؤسسة مالية أو أعمال ومهن غير مالية محددة الذين أشاروا إلى تحسن قدراتهم في الكشف عن المعاملات المشبوهة وعمليات غسل أموال بعد تلقي التدريب، إلى العدد الكلي الذين تلقوا التدريب بنسبة تحسن تتجاوز الـ 75% سنويًّا.

النتيجة الوسيطة (5)

وجود معايير واضحة ومطبقة بفاعلية للنزاهة والشفافية في القطاع الخاص

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
5.1 تعزيز النزاهة والشفافية بالقطاع الخاص، وتطوير معايير وسياسات إجراءات الحوكمة الخاصة بنهاية العام 2028.	• وضع نموذج استرشادي لتطبيق نظم حوكمة جهات القطاع الخاص. • وضع آليات تنفيذية للنموذج الاسترشادي لحوكمة جهات القطاع الخاص. • بناء القدرات حول إجراءات تنفيذ حوكمة القطاع الخاص.	• وزارة التجارة والصناعة.	• غرفة تجارة وصناعة قطر. • هيئة قطر للأسواق المالية. • وزارة العمل.

* هدف مرتبط بإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

مؤشرات قياس الأداء

- إصدار نموذج استرشادي لتطبيق نظم حوكمة القطاع الخاص بنهاية عام 2025.
- وضع آلية لتنفيذ النموذج الاسترشادي بمنتصف عام 2026.
- عدد جهات القطاع الخاص التي استخدمت النموذج الاسترشادي تبلغ 20% للقطاع الخاص بحلول عام 2027.
- عدد جهات القطاع الخاص التي شاركت في برامج بناء القدرات حول إجراءات تنفيذ حوكمة جهات القطاع الخاص تبلغ 20% للقطاع الخاص بحلول عام 2027.
- سجل يضم الشكاوى ضد جهات القطاع الخاص بسبب مخالفات تطبيق الحوكمة وفقًا للنموذج الاسترشادي سنويًّا.
- عدد المشاريع والمبادرات الجديدة التي تنفذها جهات القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية سنويًّا.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
5.2 تعزيـز معايير السلوك للمقاوليـن والموردين بحلـول العام 2028.	• وضع وتطبيق ميثاق لنزاهة المقاولين والموردين. • وضع آلية لتطبيق الميثاق. • بناء قدرات تطبيق الميثاق.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.	• وزارة المـاليـة.

مؤشرات قياس الأداء

- إصدار ميثاق المقاولين والموردين ومقدمي الخدمات بحلول عام 2026.

- عدد المقاولين والموردين ومقدمي الخدمات الذين تلقوا تدريبًا حول تطبيق الميثاق بحد أدنى 100 شركة خلال عام 2027.

- عـدد جهـات القطـاع العـام التـي طبقـت الميثـاق علـى المقاوليـن والمورديـن ومقدمـي الخدمـات المتعامليـن معهـا تبلـغ 100% بحلـول عـام 2027.

- عدد موظفي القطاع العام الذين تلقوا تدريبًا حول تطبيق الميثاق بما لا يقل عن 100 موظف بحلول عام 2027.

- نسـبة موظفـي القطـاع العـام الذيـن أشـاروا إلـى تحسـن مسـتوى الخدمـة المقدمـة مـن المقاوليـن والمورديـن ومقدمـي الخدمـات فـي ظـل تطبيـق الميثـاق مقارنـة بعـدد الموظفيـن الذيـن تلقـوا التدريـب وبنسـبة تحسـن لا تقـل عـن 75% بحلـول عـام 2028.

- نسـبة المقاوليـن والمورديـن ومقدمـي الخدمـات الذيـن أشـاروا إلـى تحسـن التعامـل مـع القطـاع العـام فـي ظـل تطبيـق الميثـاق مقارنـة بعـدد المقاوليـن والمورديـن ومقدمـي الخدمـات الذيـن تلقـوا التدريـب وبنسـبة تحسـن لا تقـل عـن 75% بحلـول عـام 2028.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
5.3 تعزيز وسائل التدقيق الداخلي وممارساته بالقطاع الخاص بحلول عام 2028.	• وضع وتطبيق معايير وطنية لضمان تطبيق التدقيق الداخلي في جهات القطاع الخاص. • وضع آلية للتقييم الدوري لتطبيق المعايير الوطنية للتدقيق الداخلي في جهات القطاع الخاص. • وضع برنامج لبناء قدرات جهات القطاع الخاص في تطبيق معايير التدقيق الداخلي.	• وزارة التجارة والصناعة.	• غرفة تجارة وصناعة قطر. • وزارة العمل.

مؤشرات قياس الأداء

- وضع معايير وطنية تضمن تطبيق التدقيق الداخلي لجهات القطاع الخاص بحلول عام 2026.

- عدد جهات القطاع الخاص التي طبقت المعايير بما لا يقل عن 100 شركة خلال عام 2027.

- عدد موظفي جهات القطاع الخاص الذين تلقوا تدريبًا حول المعايير بما لا يقل عن 200 موظف خلال عام 2028.

- عدد جهات القطاع الخاص التي تم تقييمها وفقًا للمعايير بما لا يقل عن 50 شركة خلال عام 2028.

مؤشر الأداء الرئيسي	خط الأساس	المستهدف	السنة المستهدفة
عدد المشروعات المشتركة التي تمت بين جهات القطاع العام وجهات القطاع الخاص في ضوء الآلية الجديدة وبحد أدنى 5 مشاريع سنويًّا.	-	5	سنوي إلى 2030
وجود سجل تجاري معلن لبيانات المساهمين وأهم بيانات شركات القطاع الخاص بحلول عام 2027.	-	100%	2027
عدد جهات القطاع الخاص التي أشارت إلى زيادة التعاون مع القطاع العام بعد المشاركة في الآلية بزيادة سنوية تبلغ 5%.	-	زيادة 5%	سنوي إلى 2030
عدد جهات القطاع الخاص التي أشارت إلى زيادة التعاون مع أجهزة إنفاذ القانون بعد المشاركة في الآلية بزيادة سنوية تبلغ 5%.	-	زيادة 5%	سنوي إلى 2030
الحفاظ على درجة دولة قطر على مؤشر الشفافية فيما يتعلق بوجود سجل تجاري لنشر بيانات المساهمين وبيانات الشركات بحلول عام 2027 بحيث لا تقتصر على بيانات مركز قطر للمال.	1	1	2027
وجود آلية لتطوير تيسير تقديم البلاغات المتعلقة بالنزاهة في القطاع الخاص بحلول عام 2026.	-	100%	2026
عدد جهات القطاع الخاص التي استخدمت الآليات المتطورة لتقديم البلاغات المتعلقة بالنزاهة تبلغ 10% للقطاع الخاص بحلول عام 2026.	-	10%	2026
عدد جهات القطاع الخاص التي تلقت تدريبًا حول آليات الإبلاغ عن انتهاكات النزاهة بحد أدنى يبلغ 10% من جهات القطاع الخاص سنويًّا.	-	10%	2026
سجل لعدد انتهاكات النزاهة المبلغ عنها وفقًا للآليات في القطاع الخاص سنويًّا.	-	100%	سنوي إلى 2030
عدد المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بالدولة وبمركز قطر للمال التي شاركت في برامج التدريب الجديدة سنويًّا وبحد أدنى 10 مؤسسات سنويًّا.	-	10%	سنوي إلى 2030
عدد الموظفين في المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بالدولة وبمركز قطر للمال التي شاركت في برامج التدريب سنويًّا وبحد أدنى 100 موظف سنويًّا.	-	100%	سنوي إلى 2030
نسبة الموظفين في كل مؤسسة مالية أو أعمال ومهن غير مالية محددة الذين أشاروا إلى تحسن قدراتهم في الكشف عن المعاملات المشبوهة وعمليات غسل أموال بعد تلقي التدريب، إلى العدد الكلي الذين تلقوا التدريب بنسبة تحسن تتجاوز الـ 75% سنويًّا.	-	75%	سنوي إلى 2030

* هدف مرتبط بإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

مؤشر الأداء الرئيسي	خط الأساس	المستهدف	السنة المستهدفة
إصدار نموذج استرشادي لتطبيق نظم حوكمة القطاع الخاص بنهاية عام 2025.	50%	100%	2025
وضع آلية لتنفيذ النموذج الاسترشادي بمنتصف عام 2026.	-	100	2026
عدد جهات القطاع الخاص التي استخدمت النموذج الاسترشادي تبلغ 20% للقطاع الخاص بحلول عام 2027.	-	20%	2027
عدد جهات القطاع الخاص التي شاركت في برامج بناء القدرات حول إجراءات تنفيذ حوكمة جهات القطاع الخاص تبلغ 20% للقطاع الخاص بحلول عام 2027.	-	20%	2027
سجل يضم الشكاوى ضد جهات القطاع الخاص بسبب مخالفات تطبيق الحوكمة وفقًا للنموذج الاسترشادي سنويًّا.	-	100%	سنوي إلى 2030
عدد المشاريع والمبادرات الجديدة التي تنفذها جهات القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية سنويًّا.	-	100%	سنوي إلى 2030

* هدف مرتبط بإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

المحـــور الثالث

التشريعات وإنفاذ القانون

مؤشـر الأداء الـرئـيـسـي	خـــط الأساس	المستهدف	الـســـنـة المستهدفة
إصدار ميثاق المقاولين والموردين ومقدمي الخدمات بحلول عام 2026.	-	100%	2026
عدد المقاولين والموردين ومقدمي الخدمات الذين تلقوا تدريبًا حول تطبيق الميثاق بحد أدنى 100 شركة خلال عام 2027.	-	100	2027
عدد جهات القطاع العام التي طبقت الميثاق على المقاولين والموردين ومقدمي الخدمات المتعاملين معها تبلغ 100% بحلول عام 2027.	-	100%	2027
عدد موظفي القطاع العام الذين تلقوا تدريبًا حول تطبيق الميثاق بما لا يقل عن 100 موظف بحلول عام 2027.	-	100	2027
نسبة موظفي القطاع العام الذين أشاروا إلى تحسن مستوى الخدمة المقدمة من المقاولين والموردين ومقدمي الخدمات في ظل تطبيق الميثاق مقارنة بعدد الموظفين الذين تلقوا التدريب وبنسبة تحسن لا تقل عن 75% بحلول عام 2028.	-	75%	2028
نسبة المقاولين والموردين ومقدمي الخدمات الذين أشاروا إلى تحسن التعامل مع القطاع العام في ظل تطبيق الميثاق مقارنة بعدد المقاولين والموردين ومقدمي الخدمات الذين تلقوا التدريب وبنسبة تحسن لا تقل عن 75% بحلول عام 2028.	-	75%	2028
وضع معايير وطنية تضمن تطبيق التدقيق الداخلي لجهات القطاع الخاص بحلول عام 2026.	-	100%	2026
عدد جهات القطاع الخاص التي طبقت المعايير بما لا يقل عن 100 شركة خلال عام 2027.	-	100	2027
عدد موظفي جهات القطاع الخاص الذين تلقوا تدريبًا حول المعايير بما لا يقل عن 200 موظف خلال عام 2028.	-	200	2028
عدد جهات القطاع الخاص التي تم تقييمها وفقًا للمعايير بما لا يقل عن 50 شركة خلال عام 2028.	-	50	2028

المحور الثالث
التشريعات وإنفاذ القانون

النتيجة الوسيطة (6)

إطار تشريعي شامل وفعال لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
6.1 تطوير آلية لإجراء مراجعات دورية منتظمة وشاملة للأحكام المتعلقة بالنزاهة والشفافية في التشريعات الوطنية بحلول العام 2029.	• إعداد آلية للمراجعة الدورية واعتمادها من الجهات العليا وتطبيقها.	• الأمانة العامة لمجلس الوزراء.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.

مؤشرات قياس الأداء

- إصدار آلية المراجعة الدورية للأحكام المتعلقة بالنزاهة والشفافية واعتمادها بحلول عام 2026.

- مراجعة 5 تشريعات على الأقل وفق الآلية المعتمدة بحلول عام 2029.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
6.2 تعزيز تدابير مكافحة تضارب المصالح بحلول العام 2028	• إعداد قانون لمكافحة تضارب المصالح. • إعداد القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون. • وضع دليل إرشادي للمخاطبين بأحكام قانون مكافحة تضارب المصالح. • وضع برنامج لبناء قدرات تطبيق القانون.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.	• وزارة العدل. • وزارة الداخلية. • النيابة العامة. • الأمانة العامة لمجلس الوزراء. • ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي.

مؤشرات قياس الأداء

- إصدار قانون لمكافحة تضارب المصالح بحلول عام 2026.

- إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون في الربع الثاني من عام 2026.

- إصدار دليل إرشادي للمخاطبين بأحكام قانون مكافحة تضارب المصالح في الربع الأول من العام 2027.

- عدد برامج بناء القدرات التي تم تطويرها وتنفيذها بما لا يقل عن 5 برامج تدريبية خلال عام 2027.

- سجل لعدد الموظفين الحكوميين الخاضعين للقانون الذين قاموا بالإفصاح الطوعي عن حالات تضارب المصالح بحلول عام 2028.

- سجل عدد حالات تضارب المصالح التي تم التعامل معها من قبل الجهات دون إفصاح من الموظف بحلول عام 2028.

- تحسن درجة دولة قطر على مؤشر الشفافية بمقدار درجة فيما يتعلق بتضارب المصالح بحلول عام 2027.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
6.3 تعزيز شفافيــة المعلومات وتداولهــا بحلول العام 2028.	• إعداد القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون. • وضع برنامج لبناء قدرات تطبيق للقانون.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.	• وزارة العدل. • الأمانة العامة لمجلس الوزراء. • وزارة الداخلية. • النيابة العامة. • وزارة الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات.

مؤشرات قياس الأداء

- إعداد القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون خلال الربع الأول من عام 2025.

- عدد برامج بناء القدرات التي تم تطويرها وتنفيذها بما لا يقل عن 2 برامج تدريبية سنويًا.

- سجل يحتوي طلبات الحصول على معلومات التي تم قبولها إلى عدد الطلبات الكلي التي تلقتها جهات القطاع العام سنويًا.

- تحسن درجة دولة قطر على مؤشر الشفافية بمقدار درجة فيما يتعلق بحرية الوصول إلى المعلومات بحلول عام 2027.

- تحسن درجة دولة قطر على مؤشر حق الإطلاع على المعلومات التابع لليونسكو بمقدار 3 درجات بحلول عام 2027.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
6.4 تعزيز تدابير حماية الشهود والمبلغيـن والخبراء بحلول العام 2027.	• اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الشهود والمبلغين والخبراء في الانتهاكات التي تمس النزاهة. • بناء القدرات حول تدابير حماية الشهود والمبلغين والخبراء.	• وزارة الداخلية.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. • الأمانة العامة لمجلس الوزراء. • النيابة العامة. • وزارة الداخلية

مؤشرات قياس الأداء

- إصدار تدابير تشريعية لحماية الشهود والمبلغين والخبراء في الانتهاكات التي تمس النزاهة بحلول عام 2026.

- سجل لعدد المبلغين والشهود والخبراء الذين استفادوا من التدابير سنويًا.

- عدد موظفي جهات إنفاذ القانون الذين تلقوا تدريبًا حول المعايير بما لا يقل عن 100 موظف بحلول عام 2027.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
6.5 تعزيز الإطار التشريعي المتعلق بانتخابات المجلس البلدي بحلول 2029.	• تطوير التشريعات ذات الصلة بانتخابات المجلس البلدي. • بناء القدرات حول التدابير المتعلقة بانتخابات المجلس البلدي.	• وزارة الداخلية.	• النيابة العامة. • وزارة العدل. • مجلس الشورى. • هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. • الأمانة العامة لمجلس الوزراء. • المجلس البلدي.

مؤشرات قياس الأداء

- إصدار تشريع محدث لانتخاب أعضاء المجلس البلدي بحلول عام 2028.

- عدد برامج بناء القدرات التي تم تطويرها وتنفيذها للتشريعات المتعلقة بانتخاب المناصب العمومية، بما لا يقل عن 5 برامج خلال كل دورة من دورات الانتخاب.

- سجل لحالات مخالفة نظام الانتخاب التي تم التعامل معها وفقًا للقوانين.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
6.6 تنفيذ التزامات دولة قطر في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (مستمر 2025-2030).	• اعتماد التقرير النهائي لدورة الاستعراض الثانية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بعد مراجعته من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول المستعرضة مع الجهات المعنية. • وضع خطة لتنفيذ التوصيات النهائية المعتمدة لمعالجة الفجوات التشريعية، بالتنسيق مع الجهات المختصة بالدولة. • تنفيذ التوصيات النهائية المعتمدة لمعالجة الفجوات التشريعية، بالتنسيق مع الجهات المختصة بالدولة.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.	• وزارة الخارجية. • وزارة العدل. • النيابة العامة. • المجلس الأعلى للقضاء. • وزارة الداخلية. • الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

مؤشرات قياس الأداء

- تحديد الفجوات التي تحتاج للمعالجة بناء على التوصيات بحلول عام 2026.

- عدد التوصيات الصادرة عن دورة الاستعراض الثانية التي تم تنفيذها بنسبة تبلغ أكثر من 80% بحلول عام 2029.

النتيجة الوسيطة (7)

إطار مؤسسي كفء وفعال لتعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
7.1 تعزيز قدرات مؤسسات إنفاذ القانون والقضاة وأعضاء النيابة على التحقيق والمقاضاة واسترداد عائدات الجريمة، بما في ذلك أساليب التحقيق الخاصة بحلول العام 2028.	• وضع أدلة تدريبية متخصصة للتحري والتحقيق في قضايا النزاهة. • وضع وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة حول التحري والتحقيق في قضايا النزاهة.	• وزارة الداخلية.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. • وزارة العدل. • النيابة العامة. • المجلس الأعلى للقضاء.

مؤشرات قياس الأداء

- إصدار أدلة تدريبية متخصصة للتحري والتحقيق في قضايا النزاهة بحلول عام 2025.

- عدد الذين تلقوا تدريبًا حول التحري والتحقيق في قضايا النزاهة بما لا يقل عن 50 موظفًا سنويًا.

- نسبة المشاركين في البرامج التدريبية حول التحري والتحقيق الذين أشاروا إلى تحسن قدراتهم إلى العدد الإجمالي لمن تلقوا التدريب بنسبة تتجاوز 70% بحلول عام 2028.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
7.2 تعزيز تدابير مكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة. (مستمر 2025-2030)	• جمع وتقييم التدابير التي تم وضعها من السلطات المختصة لتعزيز الشفافية والنزاهة في مكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة.	• اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. • الجهات الرقابية على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. • وحدة المعلومات المالية.

* هدف مرتبط بإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

مؤشرات قياس الأداء

- عدد التدابير المنجزة من السلطات المختصة التي تم تقييمها وفقًا لتقييم المخاطر الوطنية بنسبة تبلغ 100% خلال عام 2027.

- سجل بالمقترحات التي تم رفعها لتعديل أو تعزيز التدابير المنجزة.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
7.3 تعزيــز السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة للعامليـن في جهات إنفـاذ القانون والنيابة العامة والقضاء. (مستمر 2025-2030)	• وضع مدونة سلوك لجهات إنفاذ القانون في وزارة الداخلية. • وضع وتنفيذ برامج بناء قدرات تطبيق المدونات.	وزارة الداخلية.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.
	• وضع وتنفيذ مدونة سلوك لأعضاء النيابة العامة. • وضع وتنفيذ برامج بناء قدرات تطبيق المدونات.	النيابة العامة.	
	• متابعة تنفيذ مدونة سلوك القضاة. • وضع وتنفيذ برامج بناء قدرات تطبيق المدونات.	المجلس الأعلى للقضاء.	

مؤشرات قياس الأداء

- إصدار مدونة سلوك لجهات إنفاذ القانون بحلول عام 2026.

- نسبة جهات إنفاذ القانون في الداخلية التي طبقت مدونات السلوك تبلغ 100% بحلول عام 2027.

- عدد من تلقوا تدريبًا من جهات إنفاذ القانون في الداخلية يبلغ 100% بنهاية عام 2027.

- نسبة الذين أشاروا إلى تحسن في الوعي بالمعايير السلوكية إلى الذين تلقوا تدريبًا حول مدونات السلوك، بمعدل تحسن يتجاوز 70% سنويًّا.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
7.4 تحديث الإطار القانوني لهيئة الرقابـة الإدارية والشفافيـة لضمان منحها الصلاحية والاستقلالية والمـوارد اللازمة بحلول عام 2028.	• تحديث الإطار القانوني لهيئة الرقابة الإدارية والشفافية بمـا يضمن الاستقلال الوظيفي والتشغيلي حسب متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.	• هيئة الرقابــة الإدارية والشفافية.	• الديوان الأميري • الأمانة العامة لمجلس الوزراء. • مجلس الشورى

* هدف مرتبط بإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

مؤشرات قياس الأداء

- إصدار قانون معدل لهيئة الرقابة الإدارية والشفافية حسب متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بحلول عام 2028.

مؤشر الأداء الرئيسي	خط الأساس	المستهدف	السنة المستهدفة
إصدار آلية المراجعة الدورية للأحكام المتعلقة بالنزاهة والشفافية واعتمادها بحلول عام 2026.	-	100%	2026
مراجعة 5 تشريعات على الأقل وفق الآلية المعتمدة بحلول عام 2029.	-	5	2029
إصدار قانون لمكافحة تضارب المصالح بحلول عام 2026.	-	100%	2026
إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون في الربع الثاني من عام 2026.	-	100%	2026
إصدار دليل إرشادي للمخاطبين بأحكام قانون مكافحة تضارب المصالح في الربع الأول من عام 2027.	-	100%	2027
عدد برامج بناء القدرات التي تم تطويرها وتنفيذها بما لا يقل عن 5 برامج تدريبية خلال عام 2027.	-	5	2027
سجل لعدد الموظفين الحكوميين الخاضعين للقانون الذين قاموا بالإفصاح الطوعي عن حالات تضارب المصالح بحلول عام 2028.	-	100%	2028
سجل لعدد حالات تضارب المصالح التي تم التعامل معها من قبل الجهات دون إفصاح من الموظف بحلول عام 2028.	-	100%	2028
تحسن درجة دولة قطر على مؤشر الشفافية بمقدار نصف درجة فيما يتعلق بتضارب المصالح بحلول عام 2027.	0	1	2027
إعداد القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون خلال الربع الأول من عام 2025.	50%	100%	2025
عدد برامج بناء القدرات التي تم تطويرها وتنفيذها بما لا يقل عن 2 برامج تدريبية سنويًّا.	2	2	سنوي إلى 2030
وجود سجل يحتوي طلبات الحصول على معلومات التي تم قبولها إلى عدد الطلبات الكلي التي تلقتها جهات القطاع العام سنويًّا.	-	100%	سنوي إلى 2030
تحسن درجة دولة قطر على مؤشر الشفافية بمقدار درجة فيما يتعلق بحرية الوصول إلى المعلومات بحلول عام 2027.	0	1	2027
تحسن درجة دولة قطر على مؤشر حق الاطلاع على المعلومات التابع لليونسكو بمقدار 3 درجات بحلول عام 2027.	43	46	2027
إصدار تدابير تشريعية لحماية الشهود والمبلغين والخبراء في الانتهاكات التي تمس النزاهة بحلول عام 2026.	-	100%	2026
سجل لعدد المبلغين والشهود والخبراء الذين استفادوا من التدابير سنويًّا.	-	100%	سنوي إلى 2030

مؤشر الأداء الرئيسي	خط الأساس	المستهدف	السنة المستهدفة
عدد موظفي جهات إنفاذ القانون الذين تلقوا تدريبًا حول المعايير بما لا يقل عن 100 موظف بحلول عام 2027.	-	100	2027
إصدار تشريع محدث لانتخاب أعضاء المجلس البلدي بحلول عام 2028.	-	100%	2028
عدد برامج بناء القدرات التي تم تطويرها وتنفيذها للتشريعات المتعلقة بانتخاب المناصب العمومية بما لا يقل عن 5 برامج خلال كل دورة من دورات الانتخاب.	-	5	2028
سجل لحالات مخالفة نظام الانتخاب التي تم التعامل معها وفقًا للقوانين.	-	100%	2028
تحديد الفجوات التي تحتاج للمعالجة بناء على التوصيات بحلول عام 2026.	-	100%	2026
عدد التوصيات الصادرة عن دورة الاستعراض الثانية التي تم تنفيذها بنسبة تبلغ أكثر من 80% بحلول عام 2029.	-	80%	2029
إصدار أدلة تدريبية متخصصة للتحري والتحقيق في قضايا النزاهة بحلول عام 2025.	-	100%	2025
عدد الذين تلقوا تدريبًا حول التحري والتحقيق في قضايا النزاهة بما لا يقل عن 50 موظفًا سنويًّا.	25	50	سنوي إلى 2030
نسبة المشاركين في البرامج التدريبية حول التحري والتحقيق الذين أشاروا إلى تحسن قدراتهم إلى العدد الإجمالي لمن تلقوا التدريب بنسبة تتجاوز 70% بحلول عام 2028.	-	70%	2028
عدد التدابير المنجزة من السلطات المختصة التي تم تقييمها وفقًا لتقييم المخاطر الوطنية بنسبة تبلغ 100% خلال عام 2027.	-	100%	2027
سجل بالمقترحات التي تم رفعها لتعديل أو تعزيز التدابير المنجزة..	-	100%	2027
* هدف مرتبط بإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.			
إصدار مدونة سلوك لجهات إنفاذ القانون بحلول عام 2026.	70%	100%	2026
نسبة جهات إنفاذ القانون في الداخلية التي طبقت مدونات السلوك تبلغ 100% بحلول عام 2027.	-	100%	2027
عدد من تلقوا تدريبًا من جهات إنفاذ القانون في الداخلية يبلغ 100% بنهاية عام 2027.	-	100%	2027
نسبة الذين أشاروا إلى تحسن في الوعي بالمعايير السلوكية إلى الذين تلقوا تدريبًا حول مدونات السلوك، بمعدل تحسن يتجاوز 70% سنويًّا.	-	70%	سنوي إلى 2030
إصدار قانون معدل لهيئة الرقابة الإدارية والشفافية حسب متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بحلول عام 2028.	-	100%	2028

* هدف مرتبط بإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

المحـــور الرابـــع

المجتمع

النتيجة الوسيطة (8)

دمج مفاهيم النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد في المناهج والأنشطة التعليمية والبحثية والشبابية.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
8.1 إدخال التثقيف بالنزاهة في مدارس التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي بحلول العام 2030.	• دمج قيم النزاهة والشفافية بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي. • وضع برنامج بناء قدرات المدرسين لتعزيز قيم النزاهة والشفافية.	• وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.

مؤشرات قياس الأداء

- نسبة المدارس التي قدمت برامج لتعزيز النزاهة والشفافية يبلغ 30% من إجمالي المدارس الحكومية سنويًا.
- نسبة المدرسين الذين تلقوا تدريبًا حول مناهج تعزيز قيم النزاهة والشفافية يبلغ 100% بحلول عام 2027.
- نسبة الطلاب الذين أشاروا إلى تحسن وعيهم بقيم النزاهة والشفافية تتجاوز 70% بحلول عام 2030.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
8.2 تطوير مقررات دراسية حول النزاهة في مؤسسات التعليم العالي بحلول العام 2029.	• وضع وتطوير مقررات دراسية حول النزاهة والشفافية بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي. • وضع برنامج لبناء قدرات الأساتذة الجامعيين على المناهج الجديدة.	• وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. • جامعة قطر. • مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع. • وزارة الداخلية. • وزارة الدفاع.

مؤشرات قياس الأداء

- وجود مقررات دراسية حول النزاهة والشفافية بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بحلول عام 2029.
- نسبة مؤسسات التعليم العالي التي تشمل مناهجها مواضيع لتعزيز النزاهة والشفافية تبلغ 100% بحلول عام 2029.
- نسبة أساتذة التعليم العالي الذين تلقوا تدريبًا حول مناهج تعزيز قيم النزاهة والشفافية تبلغ 100% بحلول عام 2029.
- نسبة الطلاب الذين أشاروا إلى تحسن وعيهم بقيم النزاهة والشفافية تتجاوز 70% بحلول عام 2029 سنويًّا.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
8.3 تعزيز دور المراكز البحثية في دعم القطاعين الحكومي والخاص في رصد ومعالجة الممارسات المخالفة لمعايير النزاهة والشفافية . (مستمر 2025 - 2030)	• وضع آلية لتحديد القدرات البحثية المطلوبة، ووضع برامج لتطويرها. • وضع وتنفيذ خطط ودراسات بحثية مشتركة حول النزاهة والشفافية بين الجهات الوطنية المعنية.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.	• مركز الدراسات القانونية والقضائية. • جامعة قطر. • مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع. • جميع مراكز البحوث والدراسات الحكومية. • وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

مؤشرات قياس الأداء

- عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها لتطوير قدرات الأبحاث والدراسات حول النزاهة والشفافية بما لا يقل عن برنامج تدريبي واحد كل سنة.
- عدد المشاركين في البرامج التدريبية التي تم تنفيذها لباحثَين اثنين على الأقل سنويًّا.
- عدد الأبحاث والدراسات المشتركة التي نُفذت بشأن النزاهة والشفافية بين الجهات الوطنية المعنية بمعدل بحثٍ واحدٍ على الأقل سنويًّا.
- عدد الأبحاث والدراسات التي تم نشرها حول النزاهة والشفافية بمعدل بحثٍ واحدٍ على الأقل كل سنتين.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
8.4 توعية الشباب، وزيادة مشاركتهم في أنشطة وفعاليات تعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. (مستمر 2025 - 2030)	• تنفيذ مسح حول مفاهيم الشباب المتعلقة بالنزاهة والشفافية. • وضع وتنفيذ مبادرات شبابية لتعزيز النزاهة والشفافية في المجتمع. • تنظيم مسابقات شبابية رياضية حول النزاهة والشفافية.	• وزارة الرياضة والشباب.	• المؤسسة القطرية للإعلام. • جامعة قطر. • مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع. • مؤسسة أسباير. • مؤسسة الحي الثقافي. • هيئة المتاحف. • نماء. • هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. • وزارة الثقافة.

مؤشرات قياس الأداء

- مستوى الوعي بمفاهيم النزاهة والشفافية لدى الشباب الذين شملهم المسح يتجاوز 70% بحلول عام 2027.
- عدد المبادرات الشبابية التي تم تنفيذها لتعزيز النزاهة والشفافية في المجتمع بمعدل مبادرة واحدة سنويًّا.
- عدد المسابقات الرياضية والثقافية التي تم تنفيذها لتعزيز النزاهة والشفافية بمعدل مسابقة واحدة سنويًّا.
- عدد الشباب الذين شاركوا في أنشطة وفعاليات تعزيز النزاهة والشفافية بما لا يقل عن 100 شاب سنويًّا.

النتيجة الوسيطة (9)

«رفع الوعي العام بالنزاهة والشفافية وبناء ثقافة رافضة للفساد».

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
9.1 توعية شاملة عن النزاهة والشفافية للمجتمع. (مستمر 2025 - 2030)	• وضع وتنفيذ برامج لحملات توعوية مستمرة بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. • تنفيذ مسح حول المفاهيم المتعلقة بالنزاهة والشفافية في المجتمع.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.	• المؤسسة القطرية للإعلام. • وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. • مؤسسة الحي الثقافي. • جامعة قطر. • المؤسسة القطرية للإعلام. • وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة.
	• وضع وتنفيذ برامج خاصة بالتوعية الدينية ودورها في تعزيز قيم النزاهة والشفافية.	• وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.	
	• وضع وتنفيذ برامج خاصة للعمالة حول أهمية الشفافية ومخاطر الرشوة وضرورة الوقاية منها.	• وزارة العمل	

مؤشرات قياس الأداء

- عدد حملات التوعية العامة التي تم وضعها وتنفيذها بمعدل حملة واحدة سنويًّا.
- مستوى الوعي بمفاهيم النزاهة والشفافية لدى الذين شملهم المسح يتجاوز 70% بحلول عام 2026.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
9.2 تعزيز التعاون بين جهات القطاع العام ووسائل الإعلام حول النزاهة والشفافية بحلول العام2027.	• وضع وتنفيذ آلية للتعاون بين جهات القطاع العام ووسائل الإعلام حول النشر في قضايا النزاهة. • وضع وتنفيذ ميثاق لنزاهة المؤسسات الإعلامية. • وضع برامج لبناء القدرات حول تطبيق ميثاق نزاهة المؤسسات الإعلامية. • وضع وتنفيذ برامج لبناء وتطوير قدرات الإعلاميين حول النزاهة والشفافية. • وضع برامج إعلامية متخصصة حول النزاهة والشفافية.	• وزارة الثقافة.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. • وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة. • المؤسسة القطرية للإعلام.

مؤشرات قياس الأداء

- عدد الجهات التي شاركت في تنفيذ الآلية بما لا يقل عن 5 جهات بحلول عام 2026.
- إصدار ميثاق لنزاهة المؤسسات الإعلامية بحلول عام 2026.
- عدد الجهات الإعلامية التي طبقت الميثاق يبلغ 100% بحلول عام 2027.
- عدد المشاركين في برامج بناء وتطوير قدرات الإعلاميين بما لا يقل عن 20 مشاركًا سنويًّا.
- عدد البرامج الإعلامية (المرئية والمسموعة) التي تم إطلاقها وتنفيذها بما لا يقل عن برنامج سنويًّا.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
9.3 تعزيــز الوعي بالنزاهة والشفافيــة لممارسي المهــن القانونية بحلول العام 2027.	• وضع وتنفيذ برامج لحمـلات توعوية متخصصة لممارسي المهن القانونية حول النزاهة والشفافية. • وضع وتنفيذ برامج لبناء قدرات ممارسي المهن القانونية حول النزاهة والشفافية.	• وزارة العدل.	• المؤسسة القطرية للإعلام. • هيئة الرقابـة الإدارية والشفافية.

مؤشرات قياس الأداء

- عدد حملات التوعية التي تم وضعها وتنفيذها بمعدل حملة واحدة سنويًّا.
- نسبة ممارسي المهن القانونية الذين شاركوا في برامج بناء قدرات حول النزاهة والشفافية بما لا يقل عن 30 مشاركًا سنويًّا.
- النسبة المئوية للذين أشاروا إلى زيادة معرفتهم بمفاهيم النزاهة والشفافية إلى من شاركوا في برامج بناء القدرات بمعدل زيادة يبلغ 5% سنويًّا.

الأهداف المحددة	المشاريع	الجهات المنفذة المقترحة	الجهات الداعمة المقترحة
9.4 توعيــة المجتمع بضرورة وسبل الإبلاغ عن الانتهاكات التي تمس النزاهة. (مستمر 2025 - 2030).	• وضع ونشر مواد إعلامية وتوعوية عن مخاطر الفساد وانتهاكات النزاهة وكيفية الإبلاغ عنها.	• هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.	• المؤسسة القطرية للإعلام. • وزارة الداخلية. • وزارة العدل.

مؤشرات قياس الأداء

عدد المواد الإعلامية والتوعوية التي تم نشرها حول مخاطر الفساد وانتهاكات النزاهة، وكيفية الإبلاغ عنها بما لا يقل عن 5 مواد سنويًّا.

مؤشر الأداء الرئيسي	خط الأساس	المستهدف	السنة المستهدفة
نسبة المدارس التي قدمت برامج لتعزيز النزاهة والشفافية يبلغ 30% من إجمالي المدارس الحكومية سنويًا.	-	30%	سنوي إلى 2030
نسبة المدرسين الذين تلقوا تدريبًا حول مناهج تعزيز قيم النزاهة والشفافية يبلغ 100% بحلول عام 2027.	-	100%	2027
نسبة الطلاب الذين أشاروا إلى تحسن وعيهم بقيم النزاهة والشفافية تتجاوز 70% بحلول عام 2027.	-	70%	2030
وجود مقررات دراسية حول النزاهة والشفافية بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بحلول عام 2029.	-	100%	2029
نسبة مؤسسات التعليم العالي التي تشمل مناهجها مواضيع لتعزيز النزاهة والشفافية تبلغ 100% بحلول عام2029.	-	100%	2029
نسبة أساتذة التعليم العالي الذين تلقوا تدريبًا حول مناهج تعزيز قيم النزاهة والشفافية تبلغ 100% بحلول عام 2029.	-	100%	2029
نسبة الطلاب الذين أشاروا إلى تحسن وعيهم بقيم النزاهة والشفافية تتجاوز 70% بحلول عام 2029 سنويًا.	-	70%	2029
عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها لتطوير قدرات الأبحاث والدراسات حول النزاهةوالشفافية بما لا يقل عن برنامج تدريبي واحد كل سنة.	-	1	سنوي إلى 2030
عدد المشاركين في البرامج التدريبية التي تم تنفيذها لباحثَين اثنين على الأقل سنويًا.	-	2	سنوي إلى 2030
عدد الأبحاث والدراسات المشتركة التي نُفذت بشأن النزاهة والشفافية بين الجهات الوطنيةالمعنية بمعدل بحثٍ واحدٍ على الأقل سنويًا.	-	1	سنوي إلى 2030
عدد الأبحاث والدراسات التي تم نشرها حول النزاهة والشفافية بمعدل بحثٍ واحدٍ على الأقل كل سنتين.	-	-	سنوي إلى 2030
مستوى الوعي بمفاهيم النزاهة والشفافية لدى الشباب الذين شملهم المسح يتجاوز 70% بحلول عام 2027.	-	70%	2027
عدد المبادرات الشبابية التي تم تنفيذها لتعزيز النزاهة والشفافية في المجتمع بمعدل مبادرة واحدة سنويًا.	-	1	سنوي إلى 2030

مؤشر الأداء الرئيسي	خط الأساس	المستهدف	السنة المستهدفة
عدد المسابقات الرياضية والثقافية التي تم تنفيذها لتعزيز النزاهة والشفافية بمعدل مسابقة واحدة سنويًا.	-	1	سنوي إلى 2030
عدد الشباب الذين شاركوا في أنشطة وفعاليات تعزيز النزاهة والشفافية بما لا يقل عن 100 شاب سنويًا.	-	100	سنوي إلى 2030
عدد حملات التوعية العامة التي تم وضعها وتنفيذها بمعدل حملة واحدة سنويًا.	-	1	سنوي إلى 2030
مستوى الوعي بمفاهيم النزاهة والشفافية لدى الذين شملهم المسح يتجاوز 70% بحلول عام 2026.	-	70%	2026
عدد الجهات التي شاركت في تنفيذ الآلية بما لا يقل عن 5 جهات بحلول عام 2026.	-	5	2026
إصدار ميثاق لنزاهة المؤسسات الإعلامية بحلول عام 2026.	-	100%	2026
عدد الجهات الإعلامية التي طبقت الميثاق يبلغ 100% بحلول عام 2027.	-	100%	2027
عدد المشاركين في برامج بناء وتطوير قدرات الإعلاميين بما لا يقل عن 20 مشاركًا سنويًا.	-	20	سنوي إلى 2030
عدد البرامج الإعلامية (المرئية والمسموعة) التي تم إطلاقها وتنفيذها بما لا يقل عن برنامج سنويًا.			
عدد حملات التوعية التي تم وضعها وتنفيذها بمعدل حملة واحدة سنويًا.	-	1	سنوي إلى 2030
نسبة ممارسي المهن القانونية الذين شاركوا في برامج بناء قدرات حول النزاهة والشفافية بما لا يقل عن 30 مشاركًا سنويًا.	25	30	سنوي إلى 2030
النسبة المئوية للذين أشاروا إلى زيادة معرفتهم بمفاهيم النزاهة والشفافية إلى من شاركوا في برامج بناء القدرات بمعدل زيادة يبلغ 5% سنويًا.	-	5%	سنوي إلى 2030
عدد المواد الإعلامية والتوعوية التي تم نشرها حول مخاطر الفساد وانتهاكات النزاهة، وكيفية الإبلاغ عنها بما لا يقل عن 5 مواد سنويًا.	-	5	سنوي إلى 2030